آلية إعداد التقارير المستقلة

تقرير النتائج:

الأردن 2021 – 2025

Open Government Partnership

Independent Reporting Mechanism

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2

القسم 1: الملاحظات الرئيسية 6

القسم 2: النتائج الأولية 9

القسم 3: المشاركة والمشاركة في الإعداد 20

القسم 4: المنهجية 25

الملحق 1: البيانات المتعلقة بكل التزام 27

ملخص تنفيذي

في إطار الخطة الوطنية الخامسة للأردن، تعاونت الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار الحكومي وفي تقييمات النزاهة للمؤسسات العامة. وقد شهدت مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم الالتزامات ومراجعتها ومتابعة تنفيذها تحسنًا ملحوظًا، وإن تفاوتت مستويات مشاركتها في تنفيذ الإصلاحات. وفي المرحلة المقبلة، يمكن لمجتمع الحكومة المفتوحة في الأردن الاستفادة من عملية الشراكة لمواصلة العمل التشاركي على تعزيز الحيز المدني.

التنفيذ

اختُتمت الخطة الوطنية الأولى الممتدة على أربع سنوات في كانون الأول/ديسمبر 2025. وقد أُنجزت الالتزامات الستة جميعها بالكامل أو بمعظمها، وهو مستوى إنجاز يفوق ما حققته الخطط السابقة.[1] غير أن مستويات النتائج الأولية تفاوتت بين الالتزامات المختلفة، حيث إن بعض الأنشطة التي لم تُستكمل كانت ضرورية لتحويل جهود الإصلاح الداخلية إلى خطوات عملية تُسهم في مزيد من الانفتاح الحكومي أمام المواطنين.

وقد أدخلت الخطة مجالات جديدة تتعلق بالنوع الاجتماعي والشباب والمشاركة المجتمعية في المشاريع الحكومية الرأسمالية والاستثمارية، فيما استندت الالتزامات المتعلقة بحوكمة منظمات المجتمع المدني والمشاركة الإلكترونية والنزاهة العامة إلى إصلاحات سابقة مشابهة. وقد حققت هذه الإصلاحات الجارية أعلى مستوى من النتائج الأولية.

في هذا السياق، يسلط التقرير الضوء على النتائج الأولية في مجالَي المشاركة الإلكترونية وتقييم النزاهة العامة. فقد أسفر الالتزام الثاني عن إطلاق بوابة "تواصَل" الإلكترونية لتفعيل السياسة الوطنية للمشاركة الإلكترونية.[2] وأصبحت

لمحة سريعة

مستوى الإنجاز

التزامات منجزة بالكامل أو بمعظمها	6/6

النتائج الأولية

التزامات حققت نتائج أولية	2/6
التزامات حققت نتائج مهمة	2/6

الملاحظات الرئيسية

- تتيح شراكة الحكومات الشفافة تكثيف التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل تعزيز الحيز المدني.
- شهدت مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم خطة العمل وتحديثها ومتابعة تنفيذها تحسنًا ملحوظًا، إلا أن المجال لا يزال متاحًا لتعزيز مشاركتها في تنفيذ الإصلاحات.

المؤسسات العامة اليوم في مختلف الجهات الحكومية ملزمة بجمع آراء المواطنين والتفاعل معها عبر هذه البوابة، وقد بدأت الأدلة على استخدامها تتوافر وقت إجراء التقييم.

أما الالتزام الخامس فقد أدى إلى إعداد تقييم لمؤشر النزاهة الوطني وتطبيقه بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وقد استُخدمت نتائج التقييم لإعداد خطط عمل لتعزيز النزاهة المؤسسية. ومع أن النتائج لم تُنشر بعد، إلا أن مسؤول التواصل لمبادرة الحكومات الشفافة في الأردن أفاد بأن النتائج والتوصيات أصبحت جاهزة للنشر وسوف تُعرض على جلالة الملك ورئيس الوزراء وقيادة السلطة التشريعية.[3] وقد وفّر الإصلاحان إطارًا يمكن البناء عليه لتوسيع جهود المشاركة المدنية في المستقبل.

- توفّر عملية الحكومة المفتوحة الراسخة في الأردن أساسًا متينًا لتعزيز التنسيق والقيادة السياسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.
- أسهمت فترة التنفيذ الممتدة لأربع سنوات في تحقيق معدلات إنجاز أعلى ونتائج أولية أقوى مقارنة بالدورات السابقة.

الالتزام بالمتطلبات الدنيا أثناء التنفيذ: نعم

في المقابل، أحرزت الالتزامات الأخرى أيضًا تقدمًا ملموسًا، ومن المتوقع أن تبدأ نتائجها بالظهور إذا استمر مسار العمل الحالي. ففي إطار الالتزام الأول، تعاونت المؤسسات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الحوكمة الداخلية لهذه المنظمات والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أسهم التنفيذ في خروج الأردن من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (فاتف)، كما حسّن أداءه فيما يتعلق بالتوصية الثامنة الخاصة بالمنظمات غير الربحية.[4] ومن المتوقع استمرار هذه الجهود ضمن خطة العمل المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، حقق الالتزام الثالث، المصنَّف ضمن الالتزامات الواعدة في مراجعة خطة العمل، نتائج أولية متوسطة على صعيد إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام. كما أرسى الالتزام السادس، الذي عُدَّ أيضًا من الالتزامات الواعدة، أسسًا متينة لوضع إطار عمل خاص بمشاركة المواطنين في المشاريع الحكومية الاستثمارية الرأسمالية. إلا أن محدودية الموارد حالت دون اختبار منهجية المشاركة عمليًا خلال فترة التنفيذ.[5] أما الالتزام الرابع المتعلق بالمشاركة في الخطط والاستراتيجيات الشبابية، فقد أحرز تقدمًا رغم التحديات الناتجة عن التوقف المفاجئ لأعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المشاركة والمشاركة في الإعداد

يتولى المنتدى المتعدد الأطراف، الذي يضم ممثلين عن الحكومة والمؤسسات العامة المستقلة والمجتمع المدني، الإشراف على خطط عمل شراكة الحكومات الشفافة في الأردن. وتتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي تنسيق تصميم خطة العمل وتنفيذها وتقييمها من خلال وحدة الحكومة المفتوحة والأمين العام للوزارة، الذي يرأس أيضًا المنتدى.[6]

اتسمت عملية التصميم بدرجة أعلى من الشمول والشفافية مقارنة بالدورات السابقة. إذ نشرت وحدة الحكومة المفتوحة دعوات عامة للمشاركة في تصميم الالتزامات والمحاور الرئيسية ومتابعة تنفيذها، كما قدمت ردودًا معلّلة توضح كيفية انعكاس الملاحظات الواردة على مضمون الخطة. وتشكلت فرق عمل معنية بالالتزامات من ممثلين عن الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

لوضع الخطط التنفيذية للالتزامات،[7] ما عزز شعور الجهات الحكومية بالملكية إزاء الالتزامات وسهّل عمليات المتابعة والإبلاغ عن التقدم المحرز.

غير أن مستوى المشاركة خلال مرحلة التنفيذ تفاوت بين الالتزامات المختلفة، حيث أجريت أنشطة التفاعل والتشاور إما بقيادة المؤسسات المنفذة أو بالتنسيق مع وحدة الحكومة المفتوحة أو الاثنين معًا. وترسيخًا لمبدأ المساءلة في كافة الالتزامات، نظمت الوحدة ورش عمل سنوية للمساءلة ضمّت مسؤولي التواصل الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني لمراجعة التقدم المحرز.[8] وفي نصف فترة التنفيذ، جمعت الوحدة ملاحظات المجتمع بشأن التعديلات المقترحة على خطة العمل، ثم عرضتها للمناقشة خلال ورشة عمل لممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وأسفر ذلك عن إضافة محاور جديدة إلى عدد من الالتزامات بما عزز إشراك المجتمع المدني في الإصلاحات.[9]

التنفيذ في سياقه العام

كان للأحداث العالمية والإقليمية بعض التأثيرات المحدودة على تنفيذ الخطة. فقد أدى مثلًا وقف أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تعطيل التقدم في مجال المشاركة الإلكترونية للشباب، التي تندرج ضمن الالتزام الرابع، وذلك بسبب نقص الموارد المالية. في المقابل، كان الالتزامان الأول والخامس منسجمين مع التوجهات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر والوقاية منها. فقد كان الأردن قد أُدرج في عام 2021 على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي حيث صُنِّف ضمن الدول الخاضعة لمراقبة معززة بسبب الحاجة إلى تنفيذ التدابير الموصى بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير الربحي.[10] وفي عام 2022، قام تقييمٌ وطني بتصنيف بعض الجمعيات الخيرية غير الربحية والمنظمات غير الربحية التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا بأنها عرضة للمخاطر، مشيرًا إلى وجود ثغرات في الحوكمة.[11] لكن بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان الأردن قد نجح في معالجة توصيات مجموعة العمل المالي، بما في ذلك تنفيذ الالتزام الأول، ما أدى إلى خروجه من القائمة الرمادية.[12] وابتداءً من عام 2024، اجتاز الأردن مؤشرات التحقق[13] الخاصة بقيَم الحيز المدني ضمن شراكة الحكومات الشفافة، وذلك بعد أربع سنوات متتالية من عدم استيفائها.[14] ومن المقرر أن يستمر العمل على تحسين البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني في خطة العمل المقبلة،[15] في حين يُنتظر إجراء تقييم جديد من قبل مجموعة العمل المالي عام 2027.[16]

---

[1] "لوحة بيانات شراكة الحكومات الشفافة"، شراكة الحكومات الشفافة، تاريخ دخول الرابط: 9 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.opengovpartnership.org/data-dashboard

[2] انظر بوابة "تواصَل" على الرابط التالي: https://www.tawasal.gov.jo ؛ "السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية"، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 3 آب/أغسطس 2021، https://modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian-e-participation-policy.pdf.

[3] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث من آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 أيار/مايو 2026.

[4] "تقدّم الأردن في معالجة أوجه القصور في الالتزام الفني المحددة في تقرير التقييم المتبادل"، مجموعة العمل المالي، أيار/مايو 2025، https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/FUR-Jordan-2025.html.

[5] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث من آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 كانون الثاني/يناير 2026.

[6] "شراكة الحكومات الشفافة – الأردن"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تاريخ دخول الرابط: 5 شباط/فبراير 2026، https://ogp.gov.jo/Default/Ar.

[7] تقرير مراجعة خطة العمل: الأردن 2021–2025، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-review-2021-2025.

[8] وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد ورشة عمل لأصحاب المصلحة ومؤسسات المجتمع المدني لتقييم تنفيذ الخطة الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة، وحدة الحكومة المفتوحة، 27 كانون الثاني/يناير 2025، https://ogp.gov.jo.

[9] مراجعة نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025، شراكة الحكومات الشفافة، شباط/فبراير 2025، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-midterm-review-2021-2025

[10] تقرير المتابعة المعززة الخامس للمملكة الأردنية الهاشمية – مع إعادة تقييم درجات الالتزام الفني، مجموعة العمل المالي، أيار/مايو 2025، https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/تقرير%20المتابعة%20المعززة%20الخامس%20للمملكة%20الأردنية%20الهاشمية%20مع%20إعادة%20تقييم%20بعض%20درجات%20الإلتزام%20الفني.pdf

[11] تقرير تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن – الملخص التنفيذي، المركز الدولي للقانون غير الربحي (ICNL)، 2022، https://www.icnl.org/wp-content/uploads/TERRORIST-FINANCING-RISK-ASSESSMENT-Ar-5.pdf

[12] رفع الأردن من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، معهد بازل للحوكمة، كانون الأول/ديسمبر 2023، https://index.baselgovernance.org/api/assets/c4d1aa34-e1a0-4a3f-94c5-a689260b687c

[13] معايير الأهلية لشراكة الحكومات الشفافة لعام 2024، شراكة الحكومات الشفافة، آخر تحديث 1 تموز/يوليو 2025، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1uQkJivbjQiKziZ4n5qHK8gnQ7HFoTiEOQV5cEvhelUg

[14] معايير الأهلية وتقييم قيم شراكة الحكومات الشفافة، شراكة الحكومات الشفافة، آخر تحديث 14 تموز/يوليو 2025، https://www.opengovpartnership.org/process/joining-ogp/eligibility-criteria

[15] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث من آلية إعداد التقارير المستقلة، 18 كانون الثاني/يناير 2026.

[16] عماد شنيكات (رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وزارة التنمية الاجتماعية)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2025.

القسم 1: الملاحظات الرئيسية

تتضمن الملاحظات التالية طروحات مستخلصة من دورة الخطة الخامسة للأردن، هدفها المساعدة على إعداد خطط العمل المستقبلية للأردن وتعزيز مسيرته الأوسع نحو ترسيخ مبادئ الحكومة المفتوحة.

الملاحظة الأولى: توفر شراكة الحكومات الشفافة منصةً لتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني بما يسهم في توسيع المجال المدني.

تضمّنت خطط العمل السابقة للأردن التزامات تتعلق بتعزيز الحوكمة الرشيدة للمجال المدني. ومن المهم الإشارة إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه الإصلاحات ازدادت خلال الخطة الخامسة. فقد اتفقت الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على ضرورة تبسيط الأطر الناظمة للمجال المدني وتعزيز قدرة المنظمات على إدارة عمليات الحوكمة الداخلية الخاصة بها. كما تناولت المناقشات المستمرة سبل تحقيق التوازن بين استقلالية منظمات المجتمع المدني وإمكانية حصولها على التمويل من جهة، والالتزام بالمتطلبات الوطنية من جهة أخرى.

عند إعداد هذا التقرير، كانت لجنة مؤلفة من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني تعمل على مراجعة قانون الجمعيات لعام 2008. ومن المتوقع أن تستجيب التعديلات المقترحة لمطالب المجتمع المدني، مثل تبسيط إجراءات تسجيل المنظمات وآليات الرقابة عليها وإجراءات الموافقة على التمويل الأجنبي. كما يُنتظر أن تشمل بعض التعديلات الأخرى تحديد اختصاصات واضحة لمنظمات المجتمع المدني واستحداث تصنيف سنوي لها ضمن أربع فئات استنادًا إلى ثمانية معايير للحوكمة الرشيدة.[1]

ويمكن للجهات المعنية بالإصلاح الاستفادة من الخطة السادسة لمواصلة التعاون الرامي إلى تعزيز المجال المدني. كما يمكن للأردن تبادل الخبرات مع المغرب، حيث تعمل الجهات الإصلاحية على تنفيذ التزام يعالج التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني على صعيد المتطلبات القانونية والتمويل والقدرات، سيما وأن هذا الالتزام صُمم بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.[2] كما يهدف الالتزام المغربي إلى تعزيز منصة "شراكة"[3] المشابهة لمنصة "تكامل"[4] الأردنية.

الملاحظة الثانية: شهدت مشاركة المجتمع المدني في تصميم خطة العمل وتحديثها ومتابعة تنفيذها تحسنًا ملحوظًا، إلا أن المجال لا يزال متاحًا لتعزيز دوره في التنفيذ.

لقد أوجدت وحدة الحكومة المفتوحة فرصًا مخصصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم خطة العمل وتحديثها ومتابعة تنفيذها. فخلال مرحلة المشاركة في الإعداد، نشرت الوحدة دعوات للمشاركة في فرق العمل المعنية بصياغة الالتزامات، كما أتاحت المجال لتلقي الملاحظات العامة حول مسودات الالتزامات. وأشار أحد ممثلي المجتمع المدني في محافظة الزرقاء الواقعة ضمن إقليم الوسط إلى أن منظمات المجتمع المدني كانت شريكًا حقيقيًا وأكثر انخراطًا في التنفيذ مقارنة بالدورات السابقة.[5] كما جرت استشارة هذه المنظمات خلال مراجعة نصف المدة للخطة، الأمر الذي أسفر عن إضافة محاور جديدة إلى الالتزامات (1 و2 و4 و5)، بما عزز دور هذه المنظمات في تنفيذ الإصلاحات. كذلك دعت وحدة الحكومة المفتوحة منظمات المجتمع المدني إلى حضور اجتماعات نصف سنوية مع مسؤولي التواصل الحكوميين لمراجعة التقدم المحرز على صعيد التنفيذ. ويمكن للوحدة

مستقبلًا أن تعزز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالَي المشاركة المجتمعية وآليات شراكة الحكومات الشفافة، بما يخوّلها لاحقًا تدريب المنظمات المحلية والأصغر حجمًا ومدّها بالدعم اللازم.

لكن على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال المجال متاحًا لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في تنفيذ الإصلاحات. فقد اضطلعت وحدة الحكومة المفتوحة بدور مهم في تسهيل تواصل منظمات المجتمع المدني مع الجهات المنفذة للالتزامات المتعلقة بالمجال المدني، حيث شاركت هذه المنظمات في تنظيم وتنفيذ ورش العمل ضمن الالتزامين الأول والثاني.[6] وفي إطار خطة العمل السادسة، يمكن للوحدة توسيع نطاق وعدد المنظمات المشاركة في تنفيذ الإصلاحات ضمن مجالات اختصاصها. كما يمكنها استحداث آليات منظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في مختلف الالتزامات، مثل فرق العمل الموضوعية التي تستمر طوال فترة التنفيذ، مع تحديد شركاء منها للمشاركة في تنفيذ جميع الالتزامات.

الملاحظة الثالثة: توفر عملية الحكومة المفتوحة الراسخة في الأردن أساسًا متينًا لتعزيز القيادة السياسية والتنسيق على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

منذ انضمام الأردن إلى شراكة الحكومات الشفافة عند إطلاقها عام 2011، نجح في بناء عملية قوية ومتماسكة في إطارها على مرّ خمس خطط عمل. فقد تمكّنت المملكة الهاشمية من تطوير دورة مستقرة ومرنة لشراكة الحكومات الشفافة رغم التحديات التي فرضها السياق الإقليمي. ومن شأن تعزيز الانخراط السياسي الأردني في الشراكة أن يبرز هذه التجربة ويوفر نموذجًا ملهمًا لدول المنطقة. كما يمكن أن يسهم تبنّي القيادة السياسية للإصلاحات في ضمان مرونة الشراكة وتعزيز ملكيتها الوطنية. إضافةً إلى ذلك، من شأن المواءمة الاستراتيجية بين إصلاحات الحكومة المفتوحة والجهات السياسية الداعمة وفرص الإصلاح المتاحة أن تساعد في وضع التزامات أكثر طموحًا والنجاح في تحقيقها.[7]

علاوة على ذلك، يمكن لمجتمع الحكومة المفتوحة في الأردن أن يواصل دعم جهود الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. فقد انضمت كل من بلدية الكرك الكبرى[8] وبلدية السلط الكبرى[9] إلى شراكة الحكومات الشفافة منذ عام 2020، إلا أنهما لم تنفذا حتى الآن أي التزام فعلي ضمن إطار هذه الشراكة. وقد دعت وحدة الحكومة المفتوحة ممثلين عن السلطات المحلية للمشاركة في الاجتماعات الوطنية لشراكة الحكومات الشفافة، كما سهّلت تواصلهم مع الشركاء الدوليين.[10] ويمكن لوحدة الحكومة المفتوحة والمنتدى المتعدد الأطراف الإسهام بصورة أكبر في إحياء هذه المبادرات من خلال تبادل الخبرات وتوفير الإرشادات والنماذج العملية. على سبيل المثال، يمكنها تقديم التوجيه للبلديات بشأن الأدوات الوطنية المطورة، مثل بوابة "تواصَل"، ومساعدتها على تكييفها أو اعتمادها ضمن عمليات الحكومة المفتوحة المحلية. في هذا السياق، تقدم كينيا نموذجًا ناجحًا للتنسيق بين المستويين الوطني والمحلي في إطار شراكة الحكومات الشفافة، حيث يشارك ممثلو الحكومات المحلية في اللجنة الوطنية التوجيهية للحكومة المفتوحة، كما تُصمم الالتزامات المحلية بما يساعد على إيصال إصلاحات الحكومة المفتوحة الوطنية إلى المواطنين على المستوى المحلي.[11] أما في المغرب، فقد تطورت الالتزامات الوطنية الداعمة للإصلاح المحلي تدريجيًا لتُفضي إلى شبكة محلية واسعة للحكومة المفتوحة.[12]

الملاحظة الرابعة: أسهم إطار التنفيذ الممتد لأربع سنوات في تحقيق معدلات إنجاز أعلى ونتائج أولية أقوى مقارنة بالدورات السابقة.

كان الأردن من أوائل الأعضاء في شراكة الحكومات الشفافة الذين اعتمدوا خطة عمل تمتد لأربع سنوات. وقد أشار مسؤول التواصل الوطني للشراكة إلى أن طول فترة التنفيذ أتاح وقتًا إضافيًا لاستكمال الإجراءات الحكومية وتأمين التمويل وبناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني.[13] وكان هذا الأمر أحد العوامل التي أسهمت في تحقيق نتائج أولية أفضل مقارنة بالخطة السابقة. كما أوضح أحد ممثلي الجهات المنفذة أن خطة العمل أتاحت التخطيط لأمد بعيد؛ فبينما تعتمد عادةً معظم الجهات الحكومية خططًا سنوية، استشرفت الخطة منذ عام 2021 أنشطة مزمع تنفيذها خلال فترة تمتد من ثلاث إلى أربع سنوات.[14]

وقد استفاد الأردن من عملية التحديث في نصف المدة لإضافة محاور جديدة إلى عدد من الالتزامات، مستندًا إلى التوصيات الواردة في تقرير مراجعة خطة العمل الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة. وقد أسهمت هذه التعديلات في تعزيز التنفيذ التشاركي، لا سيما من خلال إشراك المجتمع المدني في الإصلاحات المتعلقة بالمجال المدني والمشاركة المجتمعية. وقد آثر الأردن الامتناع عن إجراء تعديلات جوهرية، مثل إضافة التزامات جديدة، نظرًا إلى أنه كان من المزمع بدء عملية المشاركة في إعداد الخطة السادسة في غضون عام واحد.[15] ومن المقرر أيضًا أن تمتد الخطة السادسة لأربع سنوات. وتوصي الجهات الإصلاحية باستثمار هذه المدة الزمنية لتنفيذ إصلاحات طموحة من شأنها ترسيخ مبادئ الحكومة المفتوحة داخل مختلف المؤسسات العامة.

---

[1] لتعزيز الحوكمة.. 8 معايير أساسية لتصنيف الجمعيات، الغد، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2025، https://alghad.com/Section-199/الغد-الأردني/لتعزيز-الحوكمة-8-معايير-أساسية-لتصنيف-الجمعيات-2052369.

[2] "آلية إعداد التقارير المستقلة، مراجعة خطة العمل: الأردن 2024–2028"، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/documents/morocco-action-plan-review-2024-2028.

[3] انظر http://www.charaka-association.ma.

[4] اعتماد منصة تكامل، سجل الجمعيات، 2023، https://www.societies.gov.jo/AR//NewsDetails/اعتماد_منصة_تكامل.

[5] محمود الصبيحات (مركز "نحن نشارك")، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 كانون الثاني/يناير 2026.

[6] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

[7] تعرّف آلية إعداد التقارير المستقلة الالتزامات الطموحة بأنها الالتزامات التي تسعى إلى إضفاء طابع مؤسسي دائم على التغييرات الجوهرية والإيجابية في مجال الحكومة المفتوحة. وهي عبارة عن إصلاحات يُتوقع أن تستمر آثارها مع مرور الوقت وأن تُحدث تغييرًا عميقًا مقارنة بالوضع القائم في مجال السياسات المعني داخل الدولة. تكون هذه الإصلاحات، في غالب الأحيان ولكن ليس على الدوام، شاملة لكل الحكومة، بمعنى أنها تتجاوز القطاعات أو المؤسسات الفردية وتكون مُكرّسة في القانون.

[8] انظر https://www.opengovpartnership.org/members/greater-karak-jordan/commitments/JOGKM0001.

[9] انظر https://www.opengovpartnership.org/members/greater-salt-jordan.

[10] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 أيار/مايو 2026.

[11] انظر https://www.opengovpartnership.org/kenyas-open-government-journey/#toc_1.

[12] انظر https://collectivites-territoriales.gov.ma/fr/remacto؛
https://www.opengovpartnership.org/members/morocco/commitments/MO0065.

[13] الكايد، مقابلة.

[14] عماد شنيكات (رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وزارة التنمية الاجتماعية)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[15] آلية إعداد التقارير المستقلة، مراجعة نصف المدة لخطة العمل: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة، شباط/فبراير 2025، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-midterm-review-2021-2025.

القسم 2: النتائج الأولية

يحلل هذا القسم الالتزامات التي حققت أقوى النتائج الأولية في خطة العمل. وعند تقييم النتائج الأولية، تأخذ آلية إعداد التقارير المستقلة في الاعتبار أهداف الالتزام والسياق الوطني ومجال السياسات العامة المعني والأدلة على التغيير المتحقق. ويستند تقييم النتائج الأولية إلى عمق التغيير الذي تحقق وإلى مدى توفر المؤشرات على استدامة هذا التغيير واستمراره بمرور الوقت.

الجدول 1: الالتزامات التي حققت نتائج أولية

الالتزام 2: تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال إنشاء بوابة المشاركة الإلكترونية "تواصَل"
الالتزام 5: تعزيز النزاهة على المستوى الوطني من خلال إدخال مؤشر النزاهة الوطني بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني

الالتزام 2: تعزيز المشاركة الإلكترونية في عملية صنع القرار

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

السياق والأهداف

هدفت السياسة الوطنية للمشاركة الإلكترونية لعام 2021 إلى استخدام الأدوات الإلكترونية لتسهيل مشاركة المجتمع في التشريعات وعملية صنع القرار. من هذا المنطلق، تسعى السياسة إلى مواءمة الخدمات العامة والقرارات بشكل أفضل مع احتياجات المجتمع، وزيادة الشفافية، وتحسين جودة وكفاءة الوصول إلى المعلومات.[1] وهي تنطبق على جميع التشريعات والاستراتيجيات والخطط والتوجيهات والأدوات التنظيمية التي تصدرها الجهات العامة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. كما أنها كلّفت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بإنشاء منصة تفاعلية للمشاركة الإلكترونية تدمج جميع المنصات الحكومية الحالية المتعلقة بالمشاركة الإلكترونية وتغطي جميع المتطلبات الممكنة لركائز المشاركة الإلكترونية. وقد سعى هذا الالتزام إلى تأدية هذه المهمة من خلال إنشاء منصة وطنية موحدة.

النتائج الأولية: مهمة

حقق الالتزام الثاني نتائج مهمة مع إنشاء بوابة "تواصَل" الشفافة والمتكاملة[2] التي تغطي كامل دورة المشاركة الإلكترونية العامة. فقد تم إنجاز جميع محاوره الرئيسية، بما في ذلك إنشاء المنصة وتدريب الموظفين العموميين عليها وإجراء أنشطة التوعية بشأنها وإقرار التشريعات الناظمة للمشاركة الإلكترونية، فيما تم تمويل أعمال إنشاء البوابة من قبل صندوق ائتماني متعدد المانحين تديره وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالشراكة مع البنك الدولي.[3] ويشار إلى أنه في وقت إجراء التقييم، توفرت أدلة أولية على استخدام المجتمع ومختلف الجهات الحكومية للمنصة.

كانت عملية تصميم "تواصَل" تشاركية ومفتوحة أمام العامة. ففي عام 2022، نشرت وحدة الحكومة المفتوحة دعوات مفتوحة لالتماس المدخلات العامة[4] والمشاركة في ورش عمل استشارية تغطي ثلاث مناطق.[5] وقد قدمت منظمات المجتمع المدني ملاحظاتها حول مدونة سلوك المشاركة الإلكترونية،[6] وبعد ذلك تم تشكيل فريق عمل لتصميم البوابة يضم ممثلين عن وزارة

Open Government Partnership
Independent Reporting

الاقتصاد الرقمي والريادة، وديوان التشريع والرأي، والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح، والمركز الدولي للقانون غير الربحي في الأردن.[7] وقد أطلقت الوزارة نسخة تجريبية من "تواصَل" في أيار/مايو 2024 وأطلقت البوابة رسميًا في حزيران/يونيو 2025.[8]

أسهمت "تواصَل" في توحيد وتنظيم المشاركة الإلكترونية للمواطنين في عملية صنع القرار الحكومي. ففي السابق، كانت الحكومة تنشر المعلومات العامة عبر منصة البيانات الحكومية المفتوحة والمواقع الإلكترونية الحكومية ووسائل التواصل الاجتماعي. وكان بإمكان المواطنين أيضًا تقديم الأسئلة أو الاقتراحات أو الشكاوى عبر بوابة وتطبيق "بخدمتكم" الذي تم تطويره ضمن خطة العمل الثالثة للأردن.[9] في المقابل، يقوم ديوان التشريع والرأي بنشر جميع مشاريع التشريعات على موقعه الإلكتروني لإتاحة إبداء التعليقات العامة عليها قبل إحالتها إلى البرلمان، ثم نشر النسخة النهائية منها بعد إقرارها. إلا أن الموقع الإلكتروني لا يتضمن سوى مشاريع القوانين واللوائح الداخلية، ولا يشمل وثائق السياسات العامة الأخرى، كما أن التعليقات العامة لا تكون ظاهرة للعلن.

في البداية، كان هناك تخوّف من أن تصبح البوابة مجرد مساحة إلكترونية أخرى ذات معدل استخدام متدني، من بين عدد كبير من المنصات الأخرى، غير أن التنفيذ أثبت العكس. فقد أشار تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة قبل التنفيذ إلى مخاوف محتملة من انخفاض نسبة إقبال المواطنين وضعف الوضوح حول كيفية تأثير المدخلات على صنع القرار، لا سيما بسبب تجزّؤ منظومة المشاركة الإلكترونية. ولكن منصة "بخدمتكم" وموقع ديوان التشريع والرأي أصبحا كلاهما مرتبطين ببوابة "تواصَل"، ما يسمح بتوجيه الشكاوى أو المدخلات مباشرة إلى الجهات الحكومية المختصة. كما أصبح الديوان ينشر مشاريع التشريعات على كل من "تواصَل" وموقعه الإلكتروني الخاص. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، نشر الديوان 91 من أصل 144 عملية تشاور على بوابة "تواصَل". كما أصبحت التعليقات المنشورة على موقعه تظهر أيضًا على "تواصَل".[10]

في تشرين الأول/أكتوبر 2024، أصدر مجلس الوزراء قرارًا يُلزم جميع المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الوزارات والدوائر والهيئات والبلديات والشركات المملوكة للحكومة، باستخدام بوابة "تواصَل" لإجراء الاستشارات حول الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات.[11] وقدمت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة برامج لبناء قدرات الموظفين الحكوميين حول المتطلبات المختلفة لاستخدام "تواصَل". وخلال المرحلة التجريبية، تعاونت الوزارة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إعداد إرشادات للموظفين العموميين وتدريب حوالي 230 موظفًا.[12] كما نظمت وحدة الحكومة المفتوحة ست جلسات تدريبية وجلسة "تدريب المدرّب" للموظفين العموميين حول مبادئ المشاركة الإلكترونية التي أعدتها الوزارة بالتماشي مع مبادئ المشاركة الإلكترونية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[13] ويشير القرار الحكومي والتدريب على استخدام البوابة إلى أن هذا الإصلاح سيستمر بعد انتهاء فترة التنفيذ.

ومن المتوقع أن تسهم "تواصَل" في تبسيط عملية إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات.[14] إذ أصبحت دورة الاستشارات الكاملة الآن على منصة واحدة، مع نشر الجدول الزمني الكامل لكل استشارة. ويمكن لكل من منظمات المجتمع المدني والأفراد إنشاء حسابات على المنصة. كما يتم نشر التعليقات في كل جلسة مشاورة ويمكن للمستخدمين التفاعل مع التعليقات من خلال الردود والإعجابات والمشاركات، فضلًا عن إرفاق مستندات تحتوي على مدخلات أكثر تفصيلًا. وتخضع التعليقات لعملية مراجعة مسبقة من قبل الجهات الحكومية بناءً على القواعد التنفيذية لاستخدام البوابة الحكومية الموحدة للمشاركة الإلكترونية لعام 2024 والمبادئ والإرشادات العامة للمشاركة الإلكترونية.[15] على الصعيد العملي، يقوم الموظفون الحكوميون بحذف التعليقات التي قد تنتهك قانون حماية البيانات الشخصية في الأردن (رقم 24 لسنة 2023) أو قانون الجرائم الإلكترونية الأردني (رقم 17 لسنة 2023). كما قد تُحذف التعليقات التي تعتبر غير ذات صلة.[16] وفي حين يُتوقع من الجهات الحكومية

أن تقوم بمراجعة ونشر التعليقات خلال ثلاثة أيام عمل،[17] يبدو أن عملية المراجعة قد تؤدي إلى تأخير ظهور التعليقات على الموقع.[18]

ويتوجب على كل مؤسسة عامة نشر تقرير عن تحليل الملاحظات العامة الواردة ضمن إطار زمني محدد مسبقًا، على أن يتضمن تفاصيل حول الاستشارة مثل عدد المشاهدات والتعليقات التي تم تلقيها ومصدرها – سواء من منظمات المجتمع المدني أو أفراد أو مجهولة المصدر – إضافةً إلى الردود على التعليقات، وأسباب عدم الرد، والجهة الحكومية التي تولت الرد.[19] وللمرة الأولى، بات لدى المؤسسات العامة منصة تتيح لها استطلاع الرأي العام بصورة منهجية من خلال الاستبيانات والاستطلاعات. وقد استُخدمت هذه الخاصية حتى الآن لجمع آراء الجمهور حول السياسات والاستراتيجيات والخدمات والموازنة الوطنية لعام 2025.[20]

فضلًا عن ذلك، تتيح بوابة "تواصَل" المشاركة بشكل أكثر شمولاً وفعالية. فهي تعالج العديد من احتياجات الوصول من خلال توفير بدائل بصرية وقارئ شاشة صوتي. وخلال مرحلة التصميم، حين انقسمت آراء ممثلي المجتمع المدني بشأن مسألة إخفاء الهوية، كان الحل هو إعطاء المستخدمين خيارين: إما استخدام الأسماء الحقيقية أو التعليق بشكل مجهول.[21] كما تتيح البوابة للمستخدمين التفاعل والتعليق على الاستشارات العامة من دون الحاجة إلى إنشاء حساب. وإضافةً إلى ذلك، كانت للمنصة نتائج غير متوقعة، مثل استخدامها للتنسيق بين المؤسسات الحكومية بحيث أصبحت الجهات العامة قادرة على إجراء استشارات مع الجمهور وكذلك بين المؤسسات نفسها، بعد أن كان ذلك يتم سابقًا عبر البريد الإلكتروني والمراسلات الورقية.[22] مع ذلك، لا تقتصر الاستشارات حصريًا على منصة "تواصَل"، إذ لا تزال الجهات العامة قادرة على إجراء الاستشارات بوسائل أخرى، بما في ذلك الاجتماعات المباشرة.[23]

وفي حين لم يكن قد مضى إلا ستة أشهر على إطلاق البوابة بالكامل عندما أجرت آلية إعداد التقارير المستقلة تقييم النتائج الأولية، إلا أن بوادر الانتشار والاستخدام كانت قد بدأت بالظهور. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2025، نفذت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة حملة توعوية وطنية على مدى شهرين بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.[24] كما نظمت الوزارة ووحدة الحكومة المفتوحة ورش عمل في مناطق مختلفة لتشجيع منظمات المجتمع المدني على الترويج لبوابة "تواصَل" واستخدامها،[25] مع التخطيط لمزيد من حملات التوعية لعام 2026. وكذلك، تتضمن استراتيجية التحول الرقمي 2026–2028 عددًا من مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بزيادة عدد المستخدمين وتوسيع نطاق التوعية وتعزيز مشاركة المواطنين عبر بوابة "تواصَل".[26]

في السياق نفسه، أشار مدير الاستراتيجيات والمستقبل والسياسات في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إلى أن المؤشرات الأولية تُظهر أن المنصة أسهمت في تعزيز المشاركة المجتمعية، رغم أن التقييم الرسمي ما زال مبكرًا.[27] على سبيل المثال، في الاستشارات التي أُجريت عام 2024 (قبل إطلاق "تواصَل")، لم يتجاوز مستوى المشاركة 1 إلى 2 بالمئة، بينما استقطبت استراتيجية التحول الرقمي المنشورة على "تواصَل" أكثر من 2000 مشاهدة و600 تعليق. وبحسب المدير ذاته، قدّمت التعليقات معلومات مفيدة تم دمجها في الاستراتيجية.[28] وفي وقت إعداد التقرير، كانت مؤسسة "شركاء الأردن" تعمل مع دائرة الموازنة العامة عبر ائتلاف من منظمات المجتمع المدني حول الموازنة التشاركية، وتضمّن ذلك استشارات على بوابة "تواصَل"، ما يدل على نجاح المنصة في تحسين الكفاءة والشفافية في الاستشارات العامة.[29] وقال المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية – الأردن (رشيد) إن المنصة تمثل خطوة إيجابية، إلا أن تعزيز وعي المواطنين بها وتطوير ثقافة استخدامها يحتاج إلى مزيد من الوقت.[30]

بحلول نهاية عام 2025، كانت المؤسسات العامة قد نشرت 144 استشارة على بوابة "تواصَل". أما الاستشارات التي تلقت النسبة الكبرى من التفاعلات فهي تلك المتعلقة بتنظيم الأنشطة الاقتصادية، مثل جمعية الفنادق وخدمات السفر والسياحة وبيع منتجات

الأمن السيبراني. كما شهدت الاستشارات حول مواضيع البيئة والطاقة والإفصاح عن البيانات والأمن السيبراني ولائحة تقييم الأثر التنظيمي مستويات تفاعل مرتفعة نسبيًا، بينما حظيت الاستشارات حول إعداد خطة العمل السادسة لشراكة الحكومات الشفافة بمستوى تفاعل جيد. وبشكل عام، كانت الاستشارات التي حصلت على أكبر عدد من التعليقات هي تطبيقات خدمات النقل التشاركي (154 تعليقًا)، واللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم عضوية اللجان التحفيزية في الجهات الحكومية (89 تعليقًا)، واستراتيجية التحول الرقمي (52 تعليقًا).

وجدير بالذكر أن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بدأت أيضًا، في وقت إدراء المراجعة، بتوسيع منصة "تواصَل" لتشمل تنظيم وأتمتة طلبات الحصول على المعلومات، مع أن ذلك لم يكن محددًا ضمن أهداف الالتزام. إذ تُدار طلبات الحصول على المعلومات حاليًا بشكل آلي عبر مواقع الوزارات الفردية، إلا أن متابعة هذه الطلبات ليست مؤتمتة بالكامل، حيث لا تزال بعض الوزارات تستخدم إجراءات ورقية.[31] وقد تعاقدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الشركة نفسها التي طورت بوابة "تواصَل" لأتمتة طلبات الحصول على المعلومات على المنصة.[32] ومن المتوقع أن يوفر النظام الجديد عملية متكاملة تعزز المساءلة وتتيح تقديم الطلبات في الوقت المناسب وبطريقة سهلة الوصول. كما سيسمح للمواطنين بتتبع حالة طلباتهم ويضمن متابعة جميع الطلبات بشكل آلي.[33] ويُتوقع أيضًا أن يدعم هذا النظام صنع السياسات المبنية على الأدلة داخل مجلس المعلومات[34] الذي أنشئ بموجب قانون حق الحصول على المعلومات لعام 2007 للإشراف على تنفيذه.

الآفاق المستقبلية

ترتقب الخطط المستقبلية إجراء تحسينات مستمرة على المنصة، إلى جانب معالجة المشاكل التقنية وتوسيع نطاق التوعية العامة. ومع تزايد نسبة استخدام المنصة، تتلقى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ملاحظات من الموظفين العموميين، بمن فيهم موظفو الوزارة، وتعمل على إدخال التحسينات عليها باستمرار.[35] كما تعمل الوزارة على دمج أدوات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي لتحليل الاستشارات والاستبيانات، وتخطط كذلك للعمل على ملف الشمول الرقمي في ضوء السياسة الأردنية للشمول الرقمي لعام 2025،[36] وهذه خطوة إيجابية نحو تمكين الفئات الضعيفة. فضلًا عن ذلك، ستتضمن خطة العمل التالية لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن التزامًا يتعلق بالتوعية الرقمية والشمول ويهدف إلى بناء شراكات مع جهات غير حكومية لزيادة الوعي ببوابة "تواصَل".[37] ومن أجل ضمان شمول جميع أفراد المجتمع في المشاركة الإلكترونية العامة، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:

- **تحديد الفئات التي قد تكون مستبعدة** من المشاركة الإلكترونية، بما في ذلك الأشخاص الذين يفتقرون إلى الوسائل أو المهارات التكنولوجية اللازمة والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن وأولئك الذين لا يعرفون بوابة "تواصَل"، ثم إيجاد بدائل تضمن شمولهم.
- **إجراء تقييم متعدد الأبعاد** لأي تأثير إيجابي أو سلبي تتركه "تواصَل" على الفئات الضعيفة، مثل الفقراء والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال دمج مساهماتهم في عمل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة حول الشمول الرقمي.
- يمكن للجهات الحكومية **التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية ومجالس المحافظات والبلديات** لتسهيل وصول الجمهور إلى المنصة وتقديم مدخلاتهم.
- **تشجيع الجهات الحكومية على استخدام قسم "الاستبيانات واستطلاعات الرأي"** إلى جانب قسم "الاستشارات"، نظرًا لارتفاع مستوى التفاعل معها في وقت كتابة هذا التقرير.

Open Government Partnership
Independent Reporting

- **إدراج شرط إعداد خطة توعوية** لجميع الاستشارات العامة، وبناء القدرات داخل الجهات الحكومية لتطوير هذه الخطط بما يضمن درجة أكبر من الوصول والمشاركة.
- **إعادة النظر في معايير الموافقة المسبقة لتطبيقها على التعليقات التي قد تنتهك القوانين**، لكن ليس على التعليقات التي تعتبر "غير ذات صلة". وقد يساعد ذلك في زيادة التفاعل ويضمن الموضوعية في عملية الموافقة المسبقة. كما يمكن نقل جزء من عملية الفرز إلى مرحلة التحليل لتسريع النشر.

الالتزام 5: تعزيز النزاهة على المستوى الوطني

الجهات المسؤولة عن التنفيذ: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

السياق والأهداف

يهدف الالتزام الخامس إلى تعزيز فهم معايير النزاهة والامتثال لها في الإدارات العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.[38] ويتماشى هذا الالتزام مع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020–2025 التي ركزت على الوقاية.[39] وشملت المحاور إجراء تقييمات للنزاهة في القطاع العام وللحوكمة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبناء الوعي بالنزاهة وقدرات الامتثال والتقييم، ومتابعة النتائج، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد نفذت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية هذه المحاور بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[40] ومنظمة الشفافية الدولية – الأردن (رشيد) ومركز الحياة (راصد)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

النتائج الأولية: مهمة

في إطار الالتزام الخامس، عملت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مع شركائها على تعزيز الوعي بالنزاهة وتحفيز التوعية والعمل المؤسسي في القطاع العام. فقد تعاونت الهيئة مع منظمات المجتمع المدني لتطوير مؤشر النزاهة الوطني الذي تم تطبيقه وتوسيعه على جولتين من التقييم خلال فترة التنفيذ، حيث شملت الجولة الأولى 99 مؤسسة، ثم توسعت إلى 199 في الجولة الثانية. وبناءً على نتائج التقييم، تُلزم المؤسسات بإعداد خطط عمل لمعالجة المسائل التي أفضت إليها النتائج. ومن المقرر في المستقبل أن يتم تنفيذ تقييم مؤشر النزاهة كل عامين ضمن الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026–2030.[41]

وفي حين تمت المباشرة بالأنشطة المتعلقة بتعزيز الحوكمة والنزاهة في القطاعين المدني والخاص، إلا أن تقدمها كان بسيطًا مع نهاية فترة التنفيذ. وبعد تنفيذ تجربة أولية، قررت الهيئة تنفيذ مؤشر نزاهة خاص بالبلديات بشكل مستقل، وبالتالي من المزمع العمل عليه في خطة العمل المقبلة.[42]

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ارتفاع ثقة المواطنين بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد من 40 بالمئة في عام 2021 [43] إلى 81 بالمئة في 2025.[44] وعلى الرغم من ارتفاع الثقة بالمؤسسات العامة منذ عام 2021، سجلت الهيئة أكبر زيادة في مستويات الثقة. علاوة على ذلك، تزامن انتهاء هذا الالتزام مع تحقيق الأردن أعلى درجة في مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2015، حيث حصل على درجة 50 من 100 في عام 2025، ليحتل المرتبة 56 من بين 182 دولة.[45] وتشير هذه النتائج إلى زخم إيجابي في جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن بشكل عام.

في إطار المحور الأول، طورت الهيئة مؤشر النزاهة الوطني كنظام تقييم قائم على الدرجات يقيس مدى امتثال المؤسسات لمعايير النزاهة الوطنية الخمسة التي أقرها مجلس الهيئة، وهي: سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والعدالة، والمساواة وتكافؤ الفرص، والحوكمة الرشيدة.[46] يتكوّن التقييم من مصفوفة امتثال تستند إلى هذه المعايير، ويتم إجراؤه بواسطة فريق من الخبراء إلى جانب استطلاعات لقياس الإدراك العام،[47] وذلك ضمن عملية مؤتمتة تسمح بتعزيز الشفافية الداخلية ويمكن تكييفها لمراعاة الاعتبارات المستقبلية.[48] وتعتزم الهيئة مواصلة هذا الإصلاح بما يعزز المساءلة العامة وثقة المواطنين.

بنهاية فترة التنفيذ، أنجزت جولتان من مؤشر النزاهة للقطاع العام، مع تجربة أولية أجريت خلال الفترة 2022–2023 بالتعاون مع مركز راصد.[49] وقد شمل التقييم 99 مؤسسة عامة، من بينها وزارات ومؤسسات عامة مستقلة ومستشفيات وجامعات وبلديات.[50] واستند جزء من الدرجة إلى استبيان ذاتي لموظفي القطاع العام لقياس معرفتهم ومهاراتهم المتعلقة بسياسات النزاهة الداخلية.[51] وبلغ متوسط درجة الامتثال الإجمالية 39.86 بالمئة.[52] وأعلنت الهيئة عن نتائج كلا الجولتين في حفل رسمي وعبر وسائل الإعلام.[53] ثم نشرت معايير الدورة الثانية على موقعها الإلكتروني.

في عام 2024، استخدمت الهيئة نتائج المرحلة التجريبية لتطوير الجولة الثانية من المؤشر، والتي اتسمت بقدر أكبر من التفاعل والمشاركة. فقد عقدت الهيئة اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لجمع الملاحظات حول المؤشر،[54] ثم عدّلت مصفوفة الامتثال لتتوافق مع المؤشرات الدولية للنزاهة ومكافحة الفساد، واستجابت لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المنهجية، بما في ذلك مصفوفة التقييم والصيغة والمصادر، بالإضافة إلى اتباع نهج تكميلي في اختيار المقيّمين.[55] ثم انضم مركز رشيد إلى مركز راصد في تطوير المعايير وتنفيذ الدورة الثانية.[56] وأجريت التقييمات من قبل مقيّمين من موظفي الهيئة تم اختيارهم عبر عملية شفافة، بالإضافة إلى مقيّمين خارجيين من المجتمع المدني.[57] في هذا السياق، أشار المدير التنفيذي لراصد إلى أن الجولة الثانية من المؤشر استفادت من الدروس المستخلصة من الجولة الأولى ،[58] بينما صرحت مديرة مركز رشيد بأنهم تمكنوا من المشاركة في الجولة الثانية بطريقة فعالة ومنهجية.[59] كما أكد المدير العام لمركز راصد أن مؤشر النزاهة الوطني هو حجر الأساس لتحسين الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية.[60]

في الجولة الثانية، شملت عملية التقييم 119 جهة عامة موزعة على أربع فئات، هي: (1) الوزارات، (2) الدوائر والمؤسسات الحكومية، (3) الجامعات الرسمية، (4) المستشفيات الحكومية والتعليمية. ونشرت الهيئة دليلًا للمؤسسات العامة حول كيفية الاستعداد لتقييم مؤشر النزاهة الوطنية،[61] كما أدرجت استطلاعات الرأي العام ضمن عناصر احتساب الدرجة، بحيث خصصت نسبة 40 بالمئة من الدرجة لنتائج الاستطلاع (5 بالمئة للتقييم الذاتي لموظفي القطاع العام، و10 بالمئة لتقييم الموظفين لمؤسساتهم، و25 بالمئة لتقييم المواطنين بوصفهم مستفيدين من الخدمات). وتعاونت الهيئة مع مركز راصد لإجراء استطلاعات الرأي العام من خلال متطوعين شباب ضمن مبادرة وطنية حملت اسم "قافلة النزاهة".[62] وأُلزمت جميع المؤسسات التي تم تقييمها بتقديم خطط عمل مفصلة تستجيب لنتائج تقييم المؤشر إلى الهيئة. وحتى أيار/مايو 2026، كانت الهيئة تعتزم عقد ورشة عمل للمؤسسات العامة حول كيفية دمج نتائج التقييم في خططها السنوية.[63] كما شاركت الهيئة القضايا المتعددة القطاعات مع معهد الإدارة العامة للاستفادة منها في تطوير برامج التدريب للموظفين الحكوميين.[64]

وباستثناء الإعلان عن المؤسسات الفائزة في كلتا الجولتين، لم تكن نتائج مؤشر النزاهة الوطني متاحة علنًا عند إجراء التقييم، إلا أن مسؤول التواصل الوطني لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن أفاد أنه من المتوقع نشر نتائج الفئات الأربع في تقرير الهيئة السنوي لعام 2025. وسيتضمن التقرير نسب الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية، وأبرز مجالات التحسين، والتوصيات

المقترحة. كما سيُنشر عبر الإنترنت ويُرفع إلى جلالة الملك ورئيس الوزراء ورئيسَي مجلسَي النواب والأعيان.[65] ومن شأن نشر النتائج التفصيلية للمؤشر أن يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، فضلًا عن إتاحة الفرصة لإشراك المجتمع المدني على نطاق أوسع يتجاوز حدود المشاركة في التنفيذ.

أما الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، المندرجة ضمن المحور الأول، فقد انطلقت لكنها لم تكن قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في وقت إجراء التقييم. ووفقًا للمحاور التي أضيفت خلال تحديث نصف المدة، جرى تشكيل لجنة متعددة الأطراف تضم ممثلين عن المجتمع المدني لتصميم مصفوفة حوكمة خاصة بمنظمات المجتمع المدني، في حين لم تكن قد شُكّلت بعد لجنة مماثلة للقطاع الخاص.[66] وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت مسودتا مصفوفتَي تقييم الحوكمة لكل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لا تزالان قيد المراجعة.[67] وفي عام 2025، أطلق مركز راصد أداة إلكترونية طوعية للتقييم الذاتي تساعد منظمات المجتمع المدني على قياس مستوى النزاهة في حوكمتها الداخلية، وذلك ضمن منصة أطلق عليها اسم "نزاهة".[68] وكانت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تجري مشاورات مع مركز راصد بشأن مصفوفة الامتثال للحوكمة المزمع تطبيقها على منظمات المجتمع المدني.[69] وبحلول نهاية عام 2025، سلّم مركز راصد منصة "نزاهة" إلى وزارة التنمية الاجتماعية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن ترخيص ومتابعة غالبية الجمعيات الخيرية في الأردن. ويشار إلى أن مئات المنظمات استخدمت المنصة خلال عام 2025، فيما خضعت نحو 27 منظمة لتقييم طوعي للنزاهة واجتازته بنجاح.[70] غير أن المنصة لم تكن متاحة عند وقت إعداد التقرير في أيار/مايو 2026.

في إطار المحور الثالث، عملت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على رفع مستوى الوعي وبناء قدرات الجهات الحكومية وغير الحكومية حول معايير النزاهة والإبلاغ عن الفساد ومكافحته. فقد أطلقت حملة بعنوان "بلّغ وهيئة النزاهة تحميك" للتشجيع على الإبلاغ عن شبهات الفساد عبر منصة "بخدمتكم" وغيرها من القنوات المتاحة.[71] كما نظمت هاكاثون دُعي فيه الشباب إلى تقديم أفكار لألعاب إلكترونية تعزز قيم النزاهة.[72] وقد استقبلت المبادرة نحو 16 ألف فكرة، جرى اعتماد ما بين 18 و25 فكرة منها. كما حصل المشاركون الذين وقع عليهم الاختيار على جوائز وبرامج تدريب مكثفة قدمتها الهيئة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.[73]

علاوة على ذلك، شمل المحور الثالث إنشاء منصة تدريب إلكترونية ضمن مركز الابتكار والإبداع التابع للهيئة، تستهدف القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية والجامعات.[74] ونظرًا لعدم تأمين التمويل للبوابة، اعتمدت الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الأخرى القائمة. فقد نظمت تدريبًا إلكترونيًا عبر منصة تدريب المعلمين التابعة لوزارة التربية والتعليم، حيث استفاد 15 ألف معلم من المعلومات حول الامتثال لمعايير النزاهة،[75] كما استخدمت صفحتها على فيسبوك لإطلاق حملات التوعية العامة.[76]

الآفاق المستقبلية

ستستمر جهود مؤشر النزاهة الوطني في إطار الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026–2030 التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2025. تحدد هذه الاستراتيجية الأدوار المنوطة بكل جهة حكومية لتنفيذ مكوناتها ضمن القطاع المعني،[77] فيما سيتحول دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد من التنفيذ المباشر للاستراتيجية إلى التنسيق والإشراف على تنفيذها.[78] وتنص الاستراتيجية على إجراء تقييم مؤشر النزاهة الوطني كل عامين، كما تؤكد أهمية المشاركة المجتمعية في الإبلاغ عن الفساد والوقاية منه.[79]

Open Government Partnership
Independent Reporting

وبعد تنفيذ مشروع تجريبي شمل تقييم 13 بلدية ضمن إطار مؤشر النزاهة الوطني، قررت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد إطلاق مشروع مستقل يركز على حوكمة البلديات ونزاهتها. ومن المتوقع إدراج هذا المشروع ضمن خطة العمل السادسة.[80] وتسعى الهيئة، بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، إلى تطوير معايير التقييم ومراجعة أوضاع 104 بلديات استنادًا إلى اختصاصاتها ووظائفها.[81] وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها الأردن في مجال تعزيز النزاهة، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:

- **نشر نتائج تقييم مؤشر النزاهة الوطني أو ملخصات للقضايا المشتركة المستخلصة منه في الوقت المناسب.** وبدلًا عن ذلك، يمكن لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد تشجيع المؤسسات على نشر نتائجها الفردية، أو إدراج نشر هذه النتائج ضمن معايير التقييم المرتبطة بالشفافية. ومن شأن النشر في الوقت المناسب أن يسهم في تعزيز المشاركة الهادفة للمجتمع المدني في جهود ترسيخ النزاهة العامة.
- **تطوير نهج موحد ومتناسب لتقييم نزاهة منظمات المجتمع المدني** يحقق التوازن بين متطلبات الرقابة الحكومية واستقلالية هذه المنظمات. ويمكن أن يشمل ذلك تقييم الآثار السلبية المحتملة على استقلالية المنظمات وحيز عملها والتخفيف منها.
- **تنظيم برامج لبناء القدرات حول النهج القائم على حقوق الإنسان** مخصصة للمؤسسات الرقابية الحكومية، بما يضمن التوافق مع المعايير الدولية والالتزام بمبدأ عدم التسبب بالضرر.[82]

---

[1] "السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية"، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 3 آب/أغسطس 2021، https://modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian-e-participation-policy.pdf.

[2] انظر بوابة "تواصل" على الرابط التالي: https://www.tawasal.gov.jo.

[3] "دعوة عطاء رقم C1.2-CS-86: تصميم وتوريد وتركيب أنظمة معلومات بوابة الاستشارة العامة الموحدة"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، آذار/مارس 2023، https://www.mop.gov.jo/EN/TendersDetails/Call_reference_C12CS86_Design_Supply_and_Installation_of_the_Unified_Public_Consultation_Portal_Information_Systems?View=1240

[4] دعوة مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لتقديم المقترحات والتوصيات بخصوص بوابة المشاركة الإلكترونية عبر استبيان أونلاين، وحدة الحكومة المفتوحة، 2022، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/4198.

[5] دعوة مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والمهتمين لحضور ورشة عمل بخصوص بوابة المشاركة الإلكترونية، وحدة الحكومة المفتوحة، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/6206؛ دعوة القطاع الأكاديمي وأصحاب المصلحة والمهتمين لحضور جلسة تشاورية في إقليم الجنوب بخصوص بوابة المشاركة الإلكترونية، وحدة الحكومة المفتوحة، كانون الأول/ديسمبر 2022، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/5203.

[6] تقرير ورشة عمل المبادئ والضوابط العامة للمشاركة الكهربائية، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/ Commitment_2/تقرير_ورشة_عمل_المبادئ_والضوابط_العامة_للمشاركة_الالكترونية.pdf.

[7] عقد الاجتماع العاشر للجنة المشتركة لمناقشة أجندة ورشة عمل مبادئ المشاركة الإلكترونية، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/28302.

[8] إطلاق بوابة تواصل لتعزيز المشاركة في صنع القرار، البتراء، 17 حزيران/يونيو 2025، https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=316946&lang=ar&name=news.

[9] السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية 2021، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian-e-participation-policy.pdf.

[10] عنود العبادي (مدير الاستراتيجيات والمستقبل والسياسات في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 8 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[11] القواعد التنفيذية لاستخدام البوابة الحكومية الموحدة للمشاركة الإلكترونية تواصل لسنة 2024، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، https://modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/القواعد_التنفيذية_لاستخدام_البوابة_الحكومية_الموحدة_للمشاركة_الإلكترونية%_28تواصل%29.pdf.

[12] العبادي، مقابلة.

[13] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[14] ماري ويلان (محللة سياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 30 كانون الثاني/يناير 2026.

[15] المبادئ العامة للمشاركة الإلكترونية وضوابطها، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، https://www.modee.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/المبادئ_العامة_للمشاركة_الإلكترونية_وضوابطها22/.pdf..

[16] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 30 نيسان/أبريل 2026.

[17] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 أيار/مايو 2026.

[18] قدم باحث آلية إعداد التقارير المستقلة تعليقاته عبر البوابة بشكل مجهول، ولم تظهر التعليقات على الموقع بعد عشرة أيام من تقديمها.

[19] تقرير الاستشارة العامة: مشروع التصنيف الأخضر، تواصَل، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://www.tawasal.gov.jo/Consultations/Public/1323/مشروع_التصنيف_الاخضر.

[20] الاستبيانات واستطلاعات الرأي، تواصل، تم دخول الرابط في 2 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.tawasal.gov.jo/Surveys/Public.

[21] الكايد، مقابلة

[22] العبادي، مقابلة.

[23] العبادي، مقابلة.

[24] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[25] الكايد، مقابلة.

[26] "الاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2026–2028"، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/jordanian_digital_transformation_strategy_and_the_implementation_plan_2026-2028.pdf

[27] العبادي، مقابلة.

[28] العبادي، مقابلة.

[29] علي فياض (شركاء الأردن)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 17 آذار/مارس 2026.

[30] عبير مدانات (المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية الأردن/رشيد)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 10 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[31] العبادي، مقابلة.

[32] ماريا باسكوال (محللة السياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 30 كانون الثاني/يناير 2026.

[33] العبادي، مقابلة.

[34] باسكوال، مقابلة.

[35] العبادي، مقابلة.

[36] العبادي، مقابلة.

[37] سهير الكايد، تراسل، 3 أيار/مايو 2026.

[38] " مبادرة شراكة الحكومات الشفافة – الخطة الوطنية الخامسة 2021–2025"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كانون الأول/ديسمبر 2021، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-2021-2025.

[39] "الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020–2025 (محدثة)"، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، كانون الأول/ديسمبر 2020، https://www.jiacc.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Blog/JIACC_Strategy_2020-2025_English.pdf.

[40] "مراجعة للنزاهة في الأردن – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: معًا من أجل إدارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024، http://oecd.org/ar/publications/2024/12/oecd-integrity-review-of-jordan_090bae39.html.

[41] "خارطة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026–2030، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، تم دخول الرابط في 5 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.jiacc.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/0IMAGES_2025/STRATEGY_MAP_26-30.pdf، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[42] الكايد، تراسل، 3 أيار/مايو 2026.

Open Government Partnership
Independent Reporting

[43] رأي الأردنيين بحكومة الدكتور جعفر حسان عند تشكيلها والانتخابات النيابية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، تم دخول الرابط في 4 /كانون الثاني يناير 2026، https://jcss.org/10925/رأي–الأردنيين–بحكومة–الدكتور–جعفر–حسا.

[44] رأي الأردنيين بحكومة الدكتور جعفر حسان وبعض القضايا الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، 30 نيسان/أبريل 2025، https://jcss.org/12556/بعد–مرور–200–يوم–على–تشكيلها–رأي–الأردنيي.

[45] "مؤشر مدركات الفساد لعام 2025: الأردن"، منظمة الشفافية الدولية، 2025، https://www.transparency.org/en/cpi/2025/index/jor.

[46] "قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لعام 2016 وتعديلاته"، الجريدة الرسمية، 16 أيار/مايو 2016، https://jiacc.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page.قانون_النزاهة_ومكافحة_الفساد.pdf/.

[47] الطراونة، مقابلة.

[48] الطراونة، مقابلة.

[49] التقرير السنوي 2022، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2022، https://jiacc.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jiacc_report_2022_arabic–0.pdf؛ النزاهة تطلق مؤشر النزاهة بالتعاون مع راصد، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، https://www.jiacc.gov.jo/Ar/NewsDetails/ النزاهة_تطلق_مؤشر_النزاهة_الوطني_بالتعاون_مع_راصد.

[50] التقرير السنوي، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2024، https://jiacc.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jiacc_report_2024–5.pdf.

[51] "مراجعة للنزاهة في الأردن – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: معًا من أجل إدارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

[52] تعزيز النزاهة على المستوى الوطني، وحدة الحكومة المفتوحة، 2025، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/5_NAP/2025_تعزيز_النزاهة_على_المستوى_الوطني.pdf.

[53] النزاهة تعلن نتائج مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، https://www.jiacc.gov.jo/Ar/News التفاصيل/النزاهة_تُعلن_نتائج_مؤشر_النزاهة_الوطني_في_دورته_الثانية_20242025.

[54] الطراونة ، مقابلة.

[55] "التقرير السنوي"، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

[56] مدانات، مقابلة.

[57] الطراونة، مقابلة.

[58] عمرو النوايسة (المدير التنفيذي لمركز الحياة /راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 18 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[59] مدانات، مقابلة.

[60] النزاهة ومكافحة الفساد تعلن نتائج مؤشر النزاهة الوطني، راصد، https://www.rasedjo.com/ar/news/ النزاهة–ومكافحة–الفساد–تعلن–نتائج–مؤشر–النزاهة–الوطني.

[61] دليل الإدارات العامة المتخصص بمؤشر النزاهة الوطني، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، كانون الأول/ديسمبر 2024، https://jiacc.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/ AR/0IMAGES_2025/NII_DALEEL_2024.pdf.

[62] "التقرير السنوي"، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

[63] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 19 أيار/مايو 2026.

[64] الطراونة، مقابلة.

[65] الكايد، تراسل، 3 أيار/مايو 2026.

[66] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 كانون الثاني/يناير 2026.

[67] الطراونة، مقابلة.

[68] النوايسة ، مقابلة.

[69] الطراونة، مقابلة.

[70] النوايسة، مقابلة.

[71] تعميم من الخصاونة بدعم حملة بلّغ وهيئة النزاهة تحميك، الغد، 4 آذار/مارس 2023، https://alghad.com/Section–208/uncategorized/تعميم–من–الخصاونة–بدعم–حملة–بلغ–وهيئة–النزاهة–تحميك1313302–.

[72] هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، https://www.jiacc.gov.jo/AR/Pages/hackathon.

[73] الطراونة، مقابلة.

[74] "الخطة التنفيذية المفصلة للالتزام 5"، وحدة الحكومة المفتوحة، وثيقة غير منشورة تمت مشاركتها مع آلية إعداد التقارير المستقلة.

[75] "تعزيز النزاهة على المستوى الوطني"، وحدة الحكومة المفتوحة.

Open Government Partnership
Independent Reporting

[76] الطراونة، مقابلة.

[77] الطراونة، مقابلة.

[78] الطراونة، مقابلة.

[79] خارطة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026–2030، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، تم دخول الرابط في 5 كانون الثاني/يناير 2026، https://www.jiacc.gov.jo/ EBV4.0/Root_Storage/AR/0IMAGES_2025/STRATEGY_MAP_26-30.pdf؛ الطراونة ، مقابلة.

[80] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 18 كانون الثاني/يناير 2026.

[81] التقرير السنوي 2022، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

[82] انظر على سبيل المثال: https://www.undp.org/publications/legal-frameworks-civic-space-practical-toolkit; and https://www.icnl.org/post/tools/guidelines-on-freedom-of-association-and-assembly-in-africa.

القسم 3: المشاركة والمشاركة في الإعداد

أدّت منظمات المجتمع المدني دورًا يفوق ما شهدته الدورات السابقة، فقد كانت شريكًا وثيقًا في تصميم الخطة الوطنية الخامسة للأردن وتقييمها، وكذلك في صياغة الالتزامات ومحاورها. أما مستوى المشاركة خلال مرحلة التنفيذ فقد تفاوت بين الالتزامات المختلفة، حيث قادت بعض الجهات المنفذة عمليات المشاركة مباشرةً، بينما جرى بعضها الآخر بتنسيق من وحدة الحكومة المفتوحة أو بتعاون مشترك مع منظمات المجتمع المدني.

واصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تأدية دورها في تنسيق عملية تصميم خطة العمل وتنفيذها من خلال الأمين العام للوزارة الذي يترأس المنتدى المتعدد الأطراف، إلى جانب وحدة الحكومة المفتوحة. وقد أُنشئت الوحدة عام 2018 بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتولّت تنسيق آليات تنفيذ الخطتين الرابعة والخامسة.[1] تعمل الوحدة على ضمان الشفافية والمساءلة والتنسيق في أعمال شراكة الحكومات الشفافة في الأردن، كما تدير الموقع الإلكتروني للشراكة في الأردن، الذي يوفّر تحديثات بشأن خطة العمل واجتماعات المنتدى المتعدد الأطراف ومستوى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفرص المشاركة فيها.[2] وفي إطار الخطة الخامسة، نظّمت الوحدة اجتماعات سنوية ضمّت منظمات المجتمع المدني ومسؤولي التواصل الحكوميين لمتابعة مستجدات التنفيذ. كما شاركت في مبادرات الحكومة الشفافة خارج نطاق التزامات الشراكة. وبدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال مشروع "معًا نحو إدارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة في الأردن" الممول من الاتحاد الأوروبي، واصلت الوحدة الإسهام في تنفيذ الالتزامين الرابع والخامس من الخطة الرابعة والمتعلقين بالامتثال لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات[3] وتوحيد آليات تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان.[4] وفي عام 2025، نظمت الوحدة أسبوع الحكومات الشفافة[5] في الأردن وأسهمت في تنفيذ عدد من الأنشطة التشاركية.[6]

وحافظ المنتدى المتعدد الأطراف التابع للشراكة في الأردن على التشكيلة نفسها التي اعتمدت خلال دورة الخطة الوطنية السابقة، حيث ضم ممثلين عن الوزارات والدوائر والهيئات والمؤسسات المستقلة والقطاع الخاص وائتلافات المجتمع المدني الممثلة للشباب ولأقاليم المملكة الثلاثة.[7] وعقد المنتدى الاجتماعات لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وتوافر الموارد، ونهج المشاركة، وأسباب التأخير في التنفيذ، والشركاء المنفذين، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.[8]

المشاركة في إعداد الخطة الوطنية

أطلق الأردن عملية تصميم الخطة الوطنية الخامسة في آذار/مارس 2021، أي قبل البدء بتطبيق المعايير الجديدة المتعلقة بالمشاركة والمشاركة في الإعداد الخاصة بشراكة الحكومات الشفافة. مع ذلك، اتسمت العملية بدرجة عالية من الشفافية والشمول. فقد نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي دعوات مفتوحة للجمهور لتقديم مقترحات بشأن منهجية الإعداد[9] والالتزامات.[10] كما أتاحت المشاركة في مراجعة المنهجية،[11] والانضمام إلى فرق العمل المعنية بتطوير الالتزامات،[12] ومراجعة الخطط التنفيذية الخاصة بها.[13] وعقب فرص المشاركة هذه، نشرت وحدة الحكومة المفتوحة ردودًا تفسيرية تضمنت تقارير توضح كيفية أخذ الملاحظات الواردة بعين الاعتبار وإدماجها في النسخة النهائية من المنهجية،[14] إضافة إلى توضيح آلية اختيار أعضاء فرق العمل.[15] وعلى النحو نفسه، خلال عملية تحديث الخطة في نصف المدة، نشرت الوزارة دعوات مفتوحة لتقديم المقترحات بشأن تعديل الالتزامات أو إضافة التزامات جديدة، وأرفقتها بردود تفسيرية توضح كيفية التعامل مع المقترحات المقدمة.[16]

Open Government Partnership
Independent Reporting

بعد ذلك، تم تشكيل فرق عمل تضمنت أعدادًا متساوية من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني لإعداد خطط تنفيذية تفصيلية للالتزامات، حيث تم تحديد المحاور الرئيسية والأنشطة والجهات المنفذة وأدوار منظمات المجتمع المدني والموارد المطلوبة بتفصيل أكبر.[17] وشارك أكثر من خمسين ممثلًا عن جهات غير حكومية من مختلف مناطق المملكة في ورشة العمل لمراجعة الخطط التنفيذية للالتزامات. كما شارك ممثلون عن اثنين من أعضاء مبادرة الحكومات الشفافة المحليين في السلط والكرك.[18] وأسهم ذلك في تعزيز الشعور بالملكية المشتركة تجاه خطة العمل والتزاماتها لدى مسؤولي التواصل الحكوميين الذين تمت مقابلتهم عند إعداد هذا التقرير، كما ساعد على تسهيل المتابعة والإبلاغ عن التقدم المحرز.

المشاركة في مرحلة التنفيذ

اتسم تنفيذ معظم الالتزامات بالانفتاح والطابع التشاركي. فقد عقد المنتدى المتعدد الأطراف اجتماعات لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات خلال الأعوام 2023 و2024 و2025، فيما عقدت فرق العمل الخاصة بالالتزامات اجتماعات دورية على فترات منتظمة.[19] كما نظمت وحدة الحكومة المفتوحة ما عُرف بورش المساءلة، ودعت من خلالها منظمات المجتمع المدني إلى الاجتماع مع مسؤولي التواصل الحكوميين لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وتقديم التوصيات.[20] وعُقدت الورشة الأولى عام 2023،[21] تلتها ورشة ثانية عام 2024 ضمن عملية التحديث في نصف المدة،[22] ثم ورشتان إضافيتان خلال عام 2025.[23]

ونُشرت على الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن دعوات مفتوحة للمشاركة في أربعة من الالتزامات الستة. وفي حين قادت وزارة الشباب عملية المشاركة في تنفيذ الالتزام الرابع بشأن مشاركة الشباب في صنع القرار، وذلك من خلال عضوية الشباب في اللجان المختصة ومشاركتهم في تصميم استراتيجية الشباب، تولت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إدارة المشاركة العامة للالتزام الثالث بشأن إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام وذلك على مدى عامين وفي إطار اختصاص كلٍّ منهما.[24] وقد اختارت وحدة الحكومة المفتوحة عدم تكرار أنشطة التواصل في هذا المجال لتجنب "إرهاق المشاركة" بين منظمات المجتمع المدني.

خلال شهر نيسان/أبريل 2024، أطلقت وحدة الحكومة المفتوحة عملية التحديث في نصف المدة عبر دعوة مفتوحة لتقديم مقترحات عامة بشأن إضافة التزامات أو محاور جديدة. وقامت فرق العمل المشتركة بمراجعة المقترحات واستكمالها بصيغتها النهائية. كما نظمت ورشة عمل جمعت كلّ الأطراف التي قدمت المقترحات، من أفراد ومؤسسات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني التي شاركت في إعداد الخطة الوطنية الخامسة. وخلال الورشة، قامت فرق عمل مشتركة تضم مسؤولي التواصل الحكوميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني بمراجعة المحاور الجديدة لكل التزام واعتماد صيغتها النهائية. ونشرت وحدة الحكومة المفتوحة مخرجات عملية التحديث، بما في ذلك النسخة المحدّثة من خطة العمل، على الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن. كما أرسلت الردود عبر البريد الإلكتروني على المقترحات التي قدمها الأفراد ومنظمات المجتمع المدني. ولم تتم إضافة أي التزامات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية على الالتزامات القائمة، ولكن أضيفت محاور جديدة إلى الالتزامات 1 و2 و4 و5، وكلها بُنيت على أهداف الالتزامات الأصلية وعكست ارتفاعًا في مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني.[25]

الجدول 2. الامتثال للمتطلبات الدنيا

تستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد الخاصة بشراكة الحكومات الشفافة لتقييم الممارسات التشاركية طوال دورة خطة العمل.[26] وتشجَّع الدول على السعي إلى تحقيق هذه المعايير حتى أقصى الحدود والامتثال للمتطلبات الدنيا الخاصة بكل معيار.[27]

المتطلبات الدنيا	المشاركة في الإعداد	التحديث	التنفيذ
1.1 مساحة للحوار: حافظ المنتدى المتعدد الأطراف على التركيبة نفسها من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والهيئات المستقلة الممثلة لأقاليم الأردن الثلاثة منذ عام 2015.[28] وقد اجتمع أعضاء المنتدى كل ستة أشهر منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، واستُكملت هذه الاجتماعات باجتماعات لفرق العمل الخاصة بالالتزامات. كما تم تعميم المعلومات المتعلقة بتركيبة المنتدى وجدول أعمال اجتماعاته ومحاضرها ومستوى التقدم في التنفيذ عبر الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن.[29]	نعم	نعم	نعم
2.1 الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومات الشفافة: إنّ الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن نشط ويخضع للتحديث بانتظام. يضم محتواه معلومات عن الشراكة والخطط الوطنية الحالية والسابقة وأخبار الحكومة المفتوحة ومستجدات تنفيذ محاور الالتزامات، فضلًا عن معلومات عن المنتدى المتعدد الأطراف وفرص المشاركة العامة.[30]	نعم	نعم	نعم
2.2 المستودع الإلكتروني: يشكل الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومات الشفافة في الأردن مستودعًا إلكترونيًا تتوفر فيه الوثائق المتعلقة بعملية المشاركة في الإعداد، بما في ذلك دعوات المشاركة وتقديم المقترحات وجداول الاجتماعات ومحاضرها والصور ذات الصلة.	نعم	نعم	نعم
3.1 الإشعار المسبق: لم يتم تقييم هذا الشرط لأن الأردن قدم خطة العمل قبل اعتماد هذا المعيار.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
3.2 التوعية: لم يتم تقييم هذا الشرط لأن الأردن قدم خطة العمل قبل اعتماد هذا المعيار.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
3.3 آلية تقديم الملاحظات: لم يتم تقييم هذا الشرط لأن الأردن قدم خطة العمل قبل اعتماد هذا المعيار.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
4.1 الرد التفسيري: لم يتم تقييم هذا الشرط لأن الأردن قدم خطة العمل قبل اعتماد هذا المعيار.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
5.1 التنفيذ المفتوح: عقدت وحدة الحكومة المفتوحة اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة الالتزامات الفردية أو مراجعة التقدم في الخطة الوطنية كل ستة أشهر بين عامَي 2022 و2025. كما نشرت دعوات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط التنفيذية للالتزامات، ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية،	لا ينطبق	نعم	نعم

والمشاركة في تحديثها في نصف المدة.[31] كذلك شاركت منظمات المجتمع المدني في تقييم الخطة الوطنية الخامسة.[32]			

[1] "تقرير نهاية المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2016–2018"، شراكة الحكومات الشفافة، 1 نيسان/أبريل 2021، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-end-of-term-report-2016-2018.

[2] "تحديث نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة، شباط/فبراير 2025، https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-midterm-review-2021-2025.

[3] مراجعة للنزاهة في الأردن – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: معًا من أجل إدارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024، https://www.oecd.org/ar/publications/oecd_2de53e34-ar.html

[4] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

[5] عقد جلسات توعية في المحافظات خلال أسبوع الحكومات الشفافة، وحدة الحكومة المفتوحة، أيار/مايو 2025، https://www.ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/عقد_جلسات_توعية__في_المحافظات_خلال_أسبوع_الحكومات_الشفافة/

[6] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[7] انظر https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Manuals/msf_secretarty_generals.jpeg; https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Manuals/mfs_himam.jpeg؛ "مراجعة نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة.

[8] اجتماع فريق العمل الوطني المكلف بإعداد ومتابعة خطط العمل الوطنية ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، وحدة الحكومة المفتوحة، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Plan_5_consultation/ 15_الاحد_اجتماع_فريق_العمل_الوطني_–_محضر_2023.pdf؛ استعراض سير العمل في تنفيذ التزامات الخطة الوطنية الخامسة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021 – 2025 ونتائج إجراء تحديث نصف المدة للخطة، وحدة الحكومة المفتوحة، 30 تموز/يوليو 2024، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/1_plan_5/2024_-7_-_30_الثلاثاء_اجتماع_فريق_العمل_الوطني_-_عرض_تقديمي_suhair_kayed.pdf.

[9] فتح باب التعليقات، وحدة الحكومة المفتوحة، 29 نيسان/أبريل 2021، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/ فتح_باب_التعليقات.

[10] فتح باب المشاركة لتقديم المقترحات لالتزامات الخطة الخامسة لشراكات الحكومات الشفافة 2021–2023، وحدة الحكومة المفتوحة، 10 أيار/مايو 2021، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/11.

[11] فتح باب المشاركة في جلسة نقاشية لمراجعة منهجية إعداد الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021–2023، وحدة الحكومة المفتوحة، 2021، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/ فتح_باب_المشاركة_في_جلسة_نقاشية_لمراجعة_منهجية_إعداد_الخطة_الخامسة_لشراكة_الحكومات_الشفاف_20212023.

[12] فتح باب المشاركة للانضمام إلى مجموعة عمل تطوير الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021–2023، وحدة الحكومة المفتوحة، 10 أيار/مايو 2021، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/فتح_باب_المشاركة_للانضمام_إلى_مجموعة_عمل_تطوير_الخطة_الوطنية_الخامسة_لمبادرة_شراكة_الحكومات_الشفافة_20212023.

[13] دعوة لحضور ورشة عمل للمشاركة في تنفيذ التزامات الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2021–2025، وحدة الحكومة المفتوحة، 13 حزيران/يونيو 2022، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/دعوة_لحضور_ورشة_عمل_للمشاركة_في_تنفيذ_التزامات_الخطة_الوطنية_الخامسة_لمبادرة_شراكة_الحكومات_الشفافة_20212025.

[14] استكمال الصيغة النهائية لمنهجية إعداد الخطة الوطنية الخامسة ونشرها، وحدة الحكومة المفتوحة، 10 أيار/مايو 2021، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/استكمال_الصيغة_النهائية_لمنهجية_إعداد_الخطة_الوطنية_الخامسة_ونشرها.

[15] الإعلان عن أعضاء مجموعة العمل، وحدة الحكومة المفتوحة، 16 حزيران/يونيو 2021، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/الإعلان_عن_أعضاء_مجموعة_العمل.

[16] "تحديث نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة.

[17] "الخطط التنفيذية الالتزامات"، وحدة الحكومة المفتوحة، وثيقة غير منشورة تمت مشاركتها مع آلية إعداد التقارير المستقلة.

[18] انظر https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Annex_Plan_5_consultation/ Participants_in_the_workshop_classified.pdf.

[19] "تحديث نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة

[20] الكايد، تراسل.

[21] وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد ورشة عمل لتقييم تنفيذ التزامات الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة الحكومات الشفافة 2021–2025، وحدة الحكومة المفتوحة، 11 تموز/يوليو 2023، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي_تعقد_ورشة_عمل_لتقييم_تنفيذ_التزامات_الخطة_الوطنية_الخامسة_لمبادرة_شراكة_الحكومات_الشفافة_20212025.

[22] وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد ورشة عمل لأصحاب المصلحة ومؤسسات المجتمع المدني لتحديث الخطة الخامسة لمبادرة الحكومات الشفافة، وحدة الحكومة المفتوحة، 2 حزيران/يونيو 2024، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي_تعقد_ورشة_عمل_لأصحاب_المصلحة_ومؤسسات_المجتمع_المدني_لتحديث_الخطة_الخامسة_لمبادرة_الحكومات_الشفافة.

[23] وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد ورشة عمل لأصحاب المصلحة ومؤسسات المجتمع المدني لتقييم تنفيذ الخطة الخامسة لمبادرة الحكومات الشفافة، وحدة الحكومة المفتوحة، 27 كانون الثاني/يناير 2025، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي_تعقد_ورشة_عمل_لأصحاب_المصلحة_ومؤسسات_المجتمع_المدني_لتقييم_تنفيذ_الخطة_الخامسة_لمبادرة_الحكومات_الشفافة؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد ورشة عمل لتقييم تنفيذ التزامات الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة الحكومات الشفافة 2021–2025، وحدة الحكومة المفتوحة، 29 حزيران/يونيو 2025، https://www.ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي_تعقد_ورشة_عمل_لأصحاب_المصلحة_ومنظمات_المجتمع_المدني_لتقييم_تنفيذ_الخطة_الخامسة_لمبادرة_الحكومات_الشفافة.

[24] نسرين السيد (نائبة الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة)، مقابلة أجرتها آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[25] "تحديث نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة.

[26] "معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد الخاصة بشراكة الحكومات المفتوحة"، شراكة الحكومات الشفافة، 2021، https://www.opengovpartnership.org/ogp-participation-co-creation-standards.

[27] "إرشادات آلية إعداد التقارير المستقلة لتقييم المتطلبات الدنيا"، شراكة الحكومات الشفافة، 2022، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2022/05/IRM-Guidelines-for-Assessment-of-Minimum-Requirements_20220531_EN.pdf.

[28] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

[29] "تحديث نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة.

[30] "شراكة الحكومات الشفافة في الأردن"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تم دخول الرابط في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 https://ogp.gov.jo/Default/Ar.

[31] " تحديث نصف المدة لآلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025"، شراكة الحكومات الشفافة.

[32] وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد ورشة عمل لأصحاب المصلحة ومؤسسات المجتمع المدني لتقييم تنفيذ الخطة الخامسة لمبادرة الحكومات الشفافة، وحدة الحكومة المفتوحة، 27 كانون الثاني/يناير 2025. https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/وزارة_التخطيط_والتعاون_الدولي_تعقد_ورشة_عمل_لأصحاب_المصلحة_ومؤسسات_المجتمع_المدني_لتقييم_تنفيذ_الخطة_الخامسة_لمبادرة_الحكومات_الشفافة.

القسم 4: المنهجية

يوفر هذا التقرير أساسًا داعمًا لعملية مساءلة الدول واكتسابها الدروس المفيدة من خلال تقييم مستوى إنجاز خطة العمل والنتائج الأولية المنبثقة عنها. ولهذا الغرض، يقدم تحليلًا معمقًا للالتزامات أو لمجموعات الالتزامات التي حققت أقوى النتائج الأولية ضمن خطة العمل. كما يقيّم ممارسات المشاركة والمشاركة في الإعداد في الدولة المعنية طوال دورة خطة العمل.[1]

تشمل المنتجات التي تقدمها آلية إعداد التقارير المستقلة خلال دورة الخطة الوطنية:

- **موجز المشاركة في الإعداد:** موجز مقتضب يستعرض الدروس المستخلصة من التقارير السابقة الصادرة عن الآلية بهدف الاستعانة بها في عملية شراكة الحكومات الشفافة في البلد، وتصميم خطة العمل، وتعزيز التعلم بشكل عام.
- **مراجعة خطة العمل:** مراجعة تقنية لخصائص خطة العمل ونقاط القوة والتحديات التي تكشفها الآلية، وذلك بهدف توجيه عملية التنفيذ وتعزيزها.
- **تحديث نصف المدة:** مراجعة لخطط العمل الممتدة لأربع سنوات بعد إجراء التحديث في نصف الدورة. وتقيّم هذه المراجعة الالتزامات الجديدة أو تلك التي خضعت لتعديلات كبيرة في خطة العمل المحدثة، إلى جانب الامتثال لقواعد شراكة الحكومات الشفافة، كما تعطي معلومات غير رسمية حول مستجدات تقدم التنفيذ.
- **تقرير النتائج:** تقييم شامل لعملية التنفيذ يركز على النتائج المحققة على مستوى السياسات وكيفية حدوث التغيرات. كما يتحقق من الامتثال لقواعد شراكة الحكومات الشفافة ويساعد على توجيه عملية المساءلة والتعلم على المدى الطويل.

في تقارير النتائج، تقيّم آلية إعداد التقارير المستقلة الالتزامات باستخدام مؤشرين:

نسبة الإنجاز

تقيّم آلية إعداد التقارير المستقلة مستوى إنجاز كل التزام وارد في خطة العمل، بما في ذلك الالتزامات المجمّعة في مراجعة خطة العمل.[2] ويتم تقييم مستوى الإنجاز لجميع الالتزامات وفق أحد التصنيفات التالية:

- لا تتوفر أدلة
- لم يبدأ التنفيذ
- محدود
- مهم
- مكتمل

النتائج الأولية

تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتقييم مستوى النتائج الأولية المنبثقة عن تنفيذ كل التزام أو مجموعة التزامات. لهذه الغاية، تأخذ الآلية بعين الاعتبار هدف الالتزامات، وسياق البلد، ومجال السياسات المعني، والأدلة على التغييرات التي حدثت. ويتم تحديد مؤشر النتائج الأولية بناءً على عمق التغيّر الذي حدث والأدلة على ما إذا كان التغيير سيستمر مع الوقت. وبموجب مؤشر النتائج الأولية، تنقسم النتائج إلى ثلاثة مستويات:

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

- **لا نتائج ملحوظة:** وفقًا للأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي والمقابلات وغيرها)، تبيّن أن تنفيذ التزام الحكومة المفتوحة لم يحقق نتائج إيجابية تذكر أو لم يحقق أي نتائج إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة التنفيذ ونتائجها (إن وجدت)، لم تجد آلية إعداد التقارير المستقلة أي تغيرات ذات مغزى نحو:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة معين أو داخل القطاع العام،
  - أو تعزيز البيئة التمكينية لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- **نتائج متوسطة:** وفقًا للأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي والمقابلات وغيرها)، تبيّن أن تنفيذ التزام الحكومة المفتوحة أدى إلى نتائج إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، وجدت الآلية تغيرات ذات مغزى نحو:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة معين أو داخل القطاع العام،
  - أو تعزيز البيئة التمكينية لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- **نتائج مهمة:** وفقًا للأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي والمقابلات وغيرها)، تبيّن أن تنفيذ التزام الحكومة المفتوحة أدى إلى نتائج إيجابية مهمة. وبعد تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، وجدت الآلية تغييرات ذات مغزى نحو:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة معين أو داخل القطاع العام،
  - أو تعزيز البيئة الممكنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.

تشير النتائج الإيجابية المهمة إلى وجود توقعات واضحة بأن هذه التغييرات (وفق التعريف أعلاه) ستكون مستدامة مع مرور الوقت.

تم إعداد هذا التقرير من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة بالتعاون مع هديل سعادة، وتمت مراجعته من قبل الخبير الخارجي لآلية إعداد التقارير المستقلة سلوبودان ميليت . وتشرف اللجنة الدولية للخبراء التابعة لآلية إعداد التقارير المستقلة على المنهجية وجودة منتجات الآلية وعملية المراجعة التي تقوم بها.[3] ويتماشى هذا التقرير مع دليل إجراءات الآلية وإرشادات الآلية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى صفحة آلية إعداد التقارير المستقلة[4] أو مسرد مصطلحات شراكة الحكومات الشفافة وآلية إعداد التقارير المستقلة أو اتصل بآلية إعداد التقارير على irm@opengovpartnership.org.[5]

[1] للاطلاع على تعريفات مصطلحات شراكة الحكومات الشفافة، مثل المشاركة في الإعداد والالتزامات الواعدة، انظر "معجم شراكة الحكومات الشفافة" https://www.opengovpartnership.org/glossary.

[2] تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتجميع الالتزامات التي تملك هدفًا مشتركًا على صعيد السياسات خلال عملية مراجعة خطة العمل. في هذه الحالات، تقيّم الآلية "إمكانية تحقيق النتائج" و"النتائج الأولية" على مستوى كل مجموعة. ويتم تقييم مستوى الإنجاز على مستوى كل التزام. لمزيد من المعلومات حول كيفية تجميع الآلية للالتزامات، راجع القسم الرابع حول المنهجية في مراجعة خطة العمل.

[3] "اللجنة الدولية للخبراء"، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/about/who-we-are/international-experts-panel.

[4] "نظرة عامة على آلية إعداد التقارير المستقلة"، شراكة الحكومات الشفافة، https://www.opengovpartnership.org/irm-guidance-overview.

[5] "معجم شراكة الحكومات الشفافة"، شراكة الحكومات الشفافة.

الملحق 1: البيانات المتعلقة بكل التزام[1]

الالتزام 1: المجتمع المدني وتمويل الإرهاب

- **قابل للتحقق:** نعم
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم
- **القدرة على تحقيق النتائج:** غير واضحة

- **نسبة الإنجاز:** مكتمل
- **النتائج الأولية:** متوسطة

يهدف هذا الالتزام إلى تحسين البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني من خلال تعاون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الحوكمة الداخلية للمنظمات وتقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم تنفيذ جميع المحاور الثمانية، بما في ذلك ثلاث محاور أضيفت خلال تحديث نصف المدة.

في البداية، قيّمت آلية إعداد التقارير المستقلة هذا الالتزام على أنه يملك إمكانية "غير واضحة" لتحقيق النتائج، وذلك بسبب التخوف من أن يقيّد التنفيذ عمل منظمات المجتمع المدني. غير أن المحاور نُفذت بطريقة تشاركية وحظيت بتأييد منظمات المجتمع المدني، وفق ما أوصت به آلية إعداد التقارير المستقلة. ولم تجد الآلية أي دليل على أن التنفيذ قيّد نشاط منظمات المجتمع المدني أثناء فترة التقييم. كما أسهمت هذه الجهود في خروج الأردن من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، ما أدى إلى رفع تقييم الأردن إلى مستوى "الامتثال إلى حد كبير" في توصية المجموعة رقم 8 الخاصة بالمنظمات غير الربحية.[2] ورغم تحقيق نتائج إيجابية، بقيت مسألة استدامة هذه النتائج موضع تساؤل، إذ يتم إعادة انتخاب أعضاء مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني كل عامين. كما أن أنشطة بناء القدرات استهدفت عددًا محدودًا من المنظمات مقارنة بعددها الإجمالي في الأردن. لكن من المتوقع تحقيق نتائج أكثر استدامة عندما يبدأ استخدام الأدوات التي تم تطويرها في إطار هذا الالتزام، مثل دليل منظمات المجتمع المدني المعدّل ومقاطع الفيديو التدريبية.

في إطار المحور الأول، قام سجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية ودائرة مراقبة الشركات بتحديث دليل الإجراءات الخاص بمفتشي الحكومة المكلفين بمراقبة منظمات المجتمع المدني، وذلك بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم تطوير إرشادات تقنية حول العناية الواجبة بالتعاون مع المركز الدولي للقانون غير الربحي. وبين عامَي 2022 و2024، وفي إطار المحور الثالث، قام سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات بتدريب مفتشين حكوميين من 14 جهة مسؤولة عن الإشراف على منظمات المجتمع المدني على هذا الدليل، إضافة إلى تنظيم سبع جلسات تدريب وتوعية لموظفي الحكومة، بمن فيهم المفتشون الميدانيون.[3]

كما اشترك السجل والدائرة في تنفيذ المحاور 2 و4 و6 و7 المتعلقة بتعزيز الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها، وذلك بالتعاون مع مركزَي راصد ورشيد. وكذلك نظّم الطرفان، بالتعاون مع راصد، 12 ورشة عمل وطنية بين عامَي 2024 و2025 حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحوكمة الرشيدة، وشاركت فيها أكثر من 400 منظمة من المجتمع المدني.[4] وقد أظهرت تقييمات هذا التدريب تحسنًا في مستوى المعرفة، بخاصة في مواضيع الأطر القانونية والحوكمة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.[5] بالإضافة إلى ذلك، عقدت الجهات الحكومية أربع اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني في الأقاليم الثلاثة في الأردن حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[6] كذلك عمل سجل الجمعيات ودائرة مراقبة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الشركات ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إعداد دليل إرشادي للمنظمات غير الربحية بعنوان "كيف تحمي منظمتك" بهدف منع إساءة استخدام أنشطة المجتمع المدني لتمويل الإرهاب.[7] وبدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إطار مشروع "معًا" الممول من الاتحاد الأوروبي، عملت وحدة الحكومة المفتوحة وسجل الجمعيات مع راصد على إعداد خمسة مقاطع فيديو حول عملية صياغة مقترحات المنح، وكانت جاهزة للنشر وقت إعداد التقرير.[8]

علاوة على ذلك، قام مركز رشيد بتحديث دليل حوكمة منظمات المجتمع المدني الذي تم تطويره عام 2018 في إطار خطة عمل سابقة، إضافةً إلى النماذج المرفقة به،[9] وقد كان الدليل جاهزًا للنشر في وقت كتابة هذا التقرير.[10] تحتوي النسخة المحدثة على إرشادات قابلة للتطبيق على مختلف أنواع المنظمات وأحجامها،[11] بما في ذلك إرشادات حول العناية الواجبة وسياسات مكافحة تمويل الإرهاب وإدارة المخاطر ونموذج سياسة داخلية للمنظمات، وذلك بناءً على المحور السابع الذي أضيف إلى الخطة خلال تحديث نصف المدة.

أما المحوران الخامس والثامن، فتطرقا إلى إصدار تقارير دورية وعقد اجتماعات سنوية مع منظمات المجتمع المدني وتقييم العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني. وبالتنسيق مع وحدة الحكومة المفتوحة، عمل سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات على تنظيم ورشتين تشاوريتين حول البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2024[12] و2025،[13] بالإضافة إلى إعداد تقريرين عام 2023[14] و2024[15] حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الربحية والإجراءات الحكومية للحد منها.

واللافت هو أنه تم تعديل هذا الالتزام للسماح باتباع نهج تشاركي في التنفيذ نظرًا إلى تأثيره المباشر على المجتمع المدني. أضف إلى أن تحسُّن تصنيف الأردن في إطار التوصية الثامنة لمجموعة العمل المالي يعتبر إنجازًا مهمًا. ورغم أن النتائج الأولية كانت متواضعة وقت التقييم، إلا أن النتائج الأكبر قد تظهر لاحقًا مع شروع الحكومة والمجتمع المدني بتطبيق الأدوات التي تم تطويرها في نهاية فترة التنفيذ.

الالتزام 2: المشاركة الإلكترونية في صنع القرار

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** مكتمل • **النتائج الأولية:** مهمة

تم تقييم هذا الالتزام في القسم 2.

الالتزام 3: إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** كبيرة	• **نسبة الإنجاز:** مكتمل • **النتائج الأولية:** متوسطة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

يهدف الالتزام الثالث إلى دعم اعتماد سياسات إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام من خلال تطوير وتنفيذ هذه السياسات في خمس مؤسسات، ورفع الوعي بها، وإعداد التقارير حول الالتزام بها. وقد تم تنفيذ جميع المحاور، إلا أنه لم تتوفر أدلة كافية وقت التقييم حول تأثير هذه الإصلاحات على المساواة بين الجنسين داخل المؤسسات العامة.

في إطار المحور الأول، أجرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تدقيقًا جندريًا في خمس وزارات مستهدفة، إضافةً إلى ثلاث وزارات أخرى بين عامَي 2022 و2024،[16] ليصل مجموع المؤسسات التي خضعت للتدقيق إلى 23 مؤسسة.[17] وأسفرت أعمال التدقيق هذه عن تطوير أداة موحدة لإجراء التدقيق الجندري مستقبلاً في مختلف المؤسسات العامة.[18] كما دعمت اللجنة إعداد خطط إدماج النوع الاجتماعي في سبع وزارات ضمن إطار المحور الثاني.[19]

في المحور الثالث، نفّذت اللجنة أنشطة توعوية لوحدات النوع الاجتماعي قبل بدء أعمال التدقيق،[20] وذلك بناءً على طلب الوزارات.[21] إلا أن ارتفاع معدل تبديل الموظفين في تلك الوحدات حدّ من استدامة الأثر المحقق.[22] وقبل هذا الالتزام، كانت وحدات النوع الاجتماعي موجودة في اثنتين من الوزارات السبع، ولكن بحلول 2024 أصبحت جميع الوزارات السبع تمتلك هياكل دائمة لمتابعة جهود إدماج النوع الاجتماعي.[23] أما في المحور الخامس، فقد نفّذت اللجنة مسحًا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 لقياس مدى امتثال المؤسسات العامة لسياسة إدماج النوع الاجتماعي الصادرة عام 2020 وتم نشره على موقع شراكة الحكومات الشفافة في الأردن.[24]

وفي المحور الرابع، بدلاً من تطبيق نظام امتثال لسياسة إدماج النوع الاجتماعي، اعتمدت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة "ختم المساواة بين الجنسين" كآلية تحفيزية للقطاعين العام والخاص، حيث يُمنح هذا الختم للمؤسسات التي تستوفي معايير إدماج النوع الاجتماعي. وكانت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قد استكملت الصيغة النهائية لمؤشرات الامتثال المطلوبة لنيل الختم في تشرين الثاني/نوفمبر 2024،[25] ثم اعتمدتها اللجنة في نيسان/أبريل 2025،[26] إلا أنها لم تكن قد طُبقت بعد وقت التقييم في مطلع العام 2026.

وقد حقق هذا الالتزام نتائج متوسطة، إذ تم إنشاء وحدات وخطط وعمليات تدقيق خاصة بالنوع الاجتماعي في سبع مؤسسات عامة، لكن لم تتوفر أدلة على تحقيق أثر ملموس على إدماج النوع الاجتماعي. ويعود ذلك جزئيًا إلى عدم وجود أداة لقياس النتائج.[27] في هذا السياق، أشارت نائبة الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى أنه من المتوقع أن تفضي العملية المتعلقة بختم المساواة بين الجنسين إلى توفير البيانات اللازمة لقياس الامتثال. ونظرًا لعدم تفعيل الختم خلال فترة التنفيذ، من الصعب التحقق بشكل مباشر أو إسناد أي تغيّر في مشاركة النساء داخل الوزارات المستهدفة إلى هذا الالتزام.

الالتزام 4: تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب

- **قابل للتحقق:** نعم
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم
- **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة

- **نسبة الإنجاز:** كبيرة
- **النتائج الأولية:** متوسطة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

يهدف الالتزام الرابع إلى تعزيز مشاركة الشباب في تطوير وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية الموجّهة إلى الشباب. وقد تم إنجاز اثنين من أصل المحاور الأصلية الثلاثة. ولكن تم تعليق العمل على المحور الأخير، وكذلك على المحاور التي أُضيفت في نصف الدورة، عقب توقف مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أوائل عام 2025.[28]

ركّز المحور الأول على مراجعة الاستراتيجية الوطنية للشباب التي أُطلقت عام 2019 لمعالجة احتياجات الشباب المستجدة بعد جائحة كوفيد–19، وتطوير خطة تنفيذها عبر اتباع نهج تشاركي، وإعداد تقارير حول التقدم المحرز. ولكل مكوّن من مكونات الاستراتيجية، شكّلت وزارة الشباب فريقًا من الوزارات الحكومية المعنية، إضافة إلى ممثلين اثنين من الشباب (ذكر وأنثى). وقد قامت الوزارة بمراجعة الاستراتيجية وتصميم خطة التنفيذ بناءً على مدخلات مدراء مراكز الشباب والشباب أنفسهم، ومن خلال ورش عمل قطاعية نُظمت بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.[29] وبحلول نهاية عام 2023، تم نشر أول تقرير عن التنفيذ.[30] وكان من غير الممكن سابقًا قياس التقدم بسبب غياب خطة تنفيذ ومؤشرات واضحة.[31]

في إطار المحور الثاني، طوّرت الوزارة نظام رصد وتقييم مشتركًا بين المؤسسات من أجل قياس أدلة التنفيذ[32] بما يتماشى مع التوصية التي طرحتها آلية إعداد التقارير المستقلة في مراجعة خطة العمل. وشمل ذلك تطوير نظام إلكتروني يُعرف بـ"بنك الأنشطة" لتجميع أنشطة مختلف الأطراف المعنية بهدف تحسين التنسيق والكفاءة،[33] كما تم إدماج الأنشطة التي اقترحها الشباب. وتعاونت الوزارة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم الاستراتيجية الحالية وفق المعايير الدولية، على أن تُستخدم النتائج في إعداد الاستراتيجية الشبابية المقبلة (2026–2030).[34]

أما المحور الثالث المتعلق بالمركز الشبابي الافتراضي (Shabab.jo)، فقد ساهم في تحسين الوصول إلى المعلومات، إذ صُممت المنصة لتعكس دور المراكز الشبابية في الأردن،[35] والتي تُعد مراكز لتنمية المهارات والترفيه وإتاحة فرص المشاركة للشباب من الذكور والإناث.[36] وفي إطار المحورين الرابع والسادس، قامت وزارة الشباب بوضع إرشادات للنشر وربط المنصة بموقع التطوع الوطني "نحن". غير أنه لم يتم إطلاق المساحات الافتراضية المخصصة لتمكين منظمات المجتمع المدني من تقديم الأنشطة والمقترحات، والتي أُضيفت خلال تحديث نصف المدة.

بشكل عام، شهدت مشاركة منظمات المجتمع المدني والشباب في تصميم البرامج المرتبطة بالشباب زيادةً نسبية مقارنة بالاستراتيجيات السابقة. إلا أن المشاركة الأوسع للشباب في صنع السياسات، بما يتجاوز التمثيل في اللجان وتشارك المعلومات، لا تزال محدودة. كما أن المشاركة عبر المنصة بقيت في اتجاه واحد. ومن المتوقع أن يسهم إدخال نظام الرصد والتقييم في إحداث تغيير إيجابي ومستدام من خلال تحسين رصد مشاركة الشباب وتوجيهها في المستقبل.

الالتزام 5: تعزيز النزاهة على المستوى الوطني

- **قابل للتحقق:** نعم
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم
- **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة

- **نسبة الإنجاز:** كبيرة
- **النتائج الأولية:** مهمة

تم تقييم هذا الالتزام في القسم 2.

الالتزام 6: المشاركة في المشاريع الحكومية الرأسمالية/الاستثمارية

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

• **قابل للتحقق:** نعم • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة:** نعم • **القدرة على تحقيق النتائج:** متواضعة	• **نسبة الإنجاز:** كبيرة • **النتائج الأولية:** لا نتائج ملحوظة

يهدف هذا الالتزام إلى إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في مختلف مراحل المشاريع الحكومية الرأسمالية/الاستثمارية. وقد سعى هذا الإصلاح إلى تحسين مواءمة المشاريع مع احتياجات المجتمع وتعزيز الاستجابة لها، من خلال تطوير الأدلة الإجرائية، وبناء قدرات القطاع العام، وتطبيق الآليات الكفيلة بإشراك المجتمع.[37] وعلى الرغم من وضع أسس مهمة للمشاركة المجتمعية في المشاريع الرأسمالية الاستثمارية، إلا أنها لم تُفعّل خلال فترة التنفيذ.

وقد تم إنجاز أربعة من أصل خمسة محاور رئيسية.[38] ففي تموز/يوليو 2023، استعانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بخبير لتطوير ثلاث منهجيات للمشاركة المجتمعية، الأولى للتقييم المسبق للأثر الاجتماعي للمشاريع الحكومية الاستثمارية، والثانية للتنفيذ، والثالثة للتقييم.[39] وقد أتمّ الخبير المراجعة المكتبية وتحديد مصفوفة أصحاب المصلحة بحلول نهاية تموز/يوليو 2023،[40] كما أعدّ استبيانًا لأصحاب المصلحة غير الحكوميين بهدف تحديد أدوارهم والتحديات والقيود التي تواجه مشاركتهم في دورة المشاريع الحكومية الاستثمارية، فضلًا استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز هذه المشاركة.[41] وعقدت الوزارة جلستَي نقاش مركّزة، الأولى مع مسؤولين حكوميين والثانية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لمناقشة وجهات النظر والأدوار والتوقعات المتعلقة بهذا المجال.[42] كما نظّمت الوزارة جلسة تشاورية لاعتماد المنهجية المقترحة والتحقق من ملاءمتها، بمشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.[43]

بالإضافة إلى ذلك، نظّمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في كانون الثاني/يناير 2024 دورة تدريبية حول هذه المنهجيات لموظفي الجهات الحكومية المسؤولين عن إعداد مقترحات المشاريع الحكومية الاستثمارية والرأسمالية.[44] وقد تم تمويل هذه المحاور بواسطة الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، الذي يدار بصورة مشتركة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي.[45]

وفي إطار المحور الأخير المتعلق بتفعيل آليات إشراك المواطنين في المشاريع الحكومية الاستثمارية الرأسمالية، تعمل الوزارة مع وزارة المياه والري ووزارة الأشغال العامة والإسكان على تصميم مقترحين لمشروعين.[46] إلا أنه لم يتم تنفيذ أي مشروع باستخدام المنهجية التي تم تطويرها في إطار هذا الالتزام بسبب نقص التمويل والموارد البشرية.[47] مع ذلك، قد يسهم هذا الإصلاح في تعزيز مشاركة المواطنين في المشاريع الاستثمارية الرأسمالية على المدى الطويل في حال استمراره.

[1] **ملاحظات تحريرية:**

1. ربما تم تنقيح عناوين الالتزامات المقتضبة حفاظًا على الإيجاز. للاطلاع على نص الالتزامات كاملًا، انظر: "الخطة الوطنية الخامسة 2021–2025 في إطار شراكة الحكومات الشفافة"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كانون الأول/ديسمبر 2021. https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-2021-2025
2. لمزيد من المعلومات حول تقييم تصميم الالتزامات، انظر: تحديث نصف المدة الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة: الأردن 2021–2025، شراكة الحكومات الشفافة، شباط/فبراير 2025، https://www.opengovpartnership.org/ documents/jordan-midterm-review-2021-2025

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[2] للاطلاع على تقدّم الأردن في معالجة أوجه القصور في الالتزام الفني المحددة في تقرير التقييم المتبادل"، انظر: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/FUR-Jordan-2025.html

[3] الالتزام الأول، وحدة الحكومة المفتوحة، 17 كانون الثاني/يناير 2025، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/5_NAP/ROS_CCD.pdf.

[4] عمرو النوايسة (المدير التنفيذي لمركز الحياة /راصد)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 18 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[5] تقرير تحليل التقييم القبلي والبعدي للتدريب، قدّمته وحدة الحكومة المفتوحة إلى باحث آلية إعداد التقارير المستقلة.

[6] "الالتزام الأول"، وحدة الحكومة المفتوحة.

[7] "الالتزام الأول"، وحدة الحكومة المفتوحة.

[8] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 كانون الأول/ديسمبر 2026.

[9] عبير مدانات (المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية الأردن/رشيد)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 10 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[10] عبير مدانات (المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية الأردن/رشيد)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 13 كانون الثاني/يناير 2026.

[11] عماد شنيكات (رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وزارة التنمية الاجتماعية)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[12] سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات تعقدان ورشة عمل بعنوان تعزيز البيئة التمكينية والداعمة لمنظمات المجتمع المدني، وحدة الحكومة المفتوحة، 5 كانون الأول/ديسمبر 2024، https://ogp.gov.jo/Ar/NewsDetails/سجل_الجمعيات_ودائرة_مراقبة_الشركات_تعقدان_ورشة_عمل_بعنوان_تعزيز_البيئة_التمكينية_والداعمة_لمنظمات_المجتمع_المدني.

[13] سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات يعقدان ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني حول البيئة التمكينية، وحدة الحكومة المفتوحة، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/28310.

[14] تقرير حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والإجراءات الحكومية المتخذة للتخفيف من خطر استغلال المنظمات، وحدة الحكومة المفتوحة، 2023، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Commitment_1/تقرير___مكافحة_غسل_الاموال_وتمويل_الارهاب_لمنظمات_المجتمع_المدني_النصف_الثاني_2023.pdf.

[15] تقرير حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والإجراءات الحكومية المتخذة للتخفيف من خطر استغلال المنظمات، وحدة الحكومة المفتوحة، 2024، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Commitment_1/تقرير___مكافحة_غسل_الاموال_وتمويل_الارهاب_لمنظمات_المجتمع_المدني_2024.pdf.

[16] روان المعايطة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة)، مقابلة أجراها باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[17] التقرير السنوي، 2024، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2025، https://www.women.jo/ ~women/sites/default/files/2025-08/JNCW%20Annual%20Report%202024%203%20%282%29.pdf.

[18] "التقرير السنوي 2024"، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

[19] المعايطة، مقابلة.

[20] عقد تدريب حول مفاهيم النوع الاجتماعي، وحدة الحكومة المفتوحة، 2021، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/28312.

[21] نسرين السيد (نائبة الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[22] السيد، مقابلة.

[23] روان المعايطة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 كانون الثاني/يناير 2026.

[24] إجراء مسح تقييمي حول مستوى الامتثال لسياسة إدماج النوع الاجتماعي، وحدة الحكومة المفتوحة، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/28313.

[25] انظر https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=296170&lang=ar&name=news.

[26] اللجنة الوزارية لتمكين المرأة تعتمد ختم المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص، البتراء، 24 نيسان/أبريل 2025، https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=311398&lang=ar&name=news.

[27] السيد، مقابلة.

[28] جهاد مساعدة (مدير السياسات والتخطيط والدراسات ورئيس المكتب التنفيذي لاستراتيجية الشباب في وزارة الشباب)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 كانون الأول/ديسمبر 2025.

[29] المحور الأول للالتزام الرابع، وحدة الحكومة المفتوحة، تم دخول الرابط في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activities/1226.

[30] الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019 – 2025، التقرير السنوي للعام 2023، وزارة الشباب، https://www.ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/5_NAP/MOY.pdf.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[31] مساعدة، مقابلة.

[32] مساعدة، مقابلة.

[33] بنك الأنشطة الشبابية، وحدة الحكومة المفتوحة، https://ogp.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/5_NAP/Activities_Bank__211224_250127_084228.pdf.

[34] مساعدة، مقابلة.

[35] مساعدة، مقابلة.

[36] الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019 – 2025، وزارة الشباب https://nwm.unescwa.org/sites/default/files/2023-04/jordan_national_youth_strategy_2019-2025_english.pdf.

[37] "الخطة الوطنية الخامسة 2021–2025 – مبادرة شراكة الحكومات الشفافة"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

[38] وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن: خطة إشراك أصحاب المصلحة الإصدار 4، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر 2024، https://reformjo.org/media/ogkkcztx/srm_additional-financing-stakeholder-engagement-plan-sep_final_november2024.pdf.

[39] التعاقد مع خبير استشاري لصياغة منهجية مشاركة أصحاب المصلحة في المشروعات الحكومية الرأسمالية الاستثمارية، وحدة الحكومة المفتوحة، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/14259.

[40] تحديد مصفوفة أصحاب المصلحة وإجراء مراجعة المكتبية لتطوير المنهجية التشاركية، وحدة الحكومة المفتوحة، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/19260.

[41] تصميم استبيان للحصول على ملاحظات أصحاب المصلحة من أجل تطوير منهجية المشاركة المجتمعية، وحدة الحكومة المفتوحة، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/19259.

[42] وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط تعقد جلسة نقاش مركزة مع ممثلي الجهات الحكومية، وحدة الحكومة المفتوحة، ;https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/20259وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط تعقد جلسة نقاش مركزة مع ممثلي المجتمع المدني، وحدة الحكومة المفتوحة، https://ogp.gov.jo/ar/Pages/activityDetails/20260

[43] سهير الكايد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 أيار/مايو 2026.

[44] وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن: خطة إشراك أصحاب المصلحة الإصدار 4، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

[45] وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن: خطة إشراك أصحاب المصلحة الإصدار 4، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

[46] أحمد الحويان (مساعد أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومدير وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 19 كانون الثاني/يناير 2026.

[47] الحويان، مقابلة.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism